المبحث الأول ماهية البنوك وأنواعها :

تختلف المفاهيم الخاصة بالبنوك باختلاف القوانين واللوائح والأنظمة المالية التي تعمل في ظلها هذه البنوك ، ومن ناحية أخرى تختلف باختلاف طبيعة نشاطها والشكل القانوني الذي تأخذه هذه البنوك .

ورغم هذه الاختلافات فان هذه البنوك تتفق في أن كل منها ما هو إلا مؤسسه أو تنظيم معين في أن كل منها ما هو إلا مؤسسه أو تنظيم معين يسمح له بتقديم خدمات مصرفيه معينه في مجالات مختلفة .

ففي الولايات المتحدة يعرف البنك أو المصرف بأنه الشركة التي تقوم بالأعمال المصرفية سواء إن حصلت على هذه التراخيص من الحكومة المركزية (الاتحاد الفدرالي) أو من حكومة الولاية التي يمارس البنك نشاطه داخل حدودها .

وفى مصر عرف مشروع البنك بأنه كل شخص طبيعي يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تدفع تحت الطلب أو بعد اجل محدد .

وفى لبنان عرف قانون النقد والتسليف المصرفي بأنه المؤسسة التي يتمثل موضوعها الرئيسي في استخدام الأموال التي تتلقاها من الجمهور لحسابها الخاص في عمليات التسليف .

ومن ذلك يمكن القول بأن البنك يمثل مؤسسة أو شكل تنظيمي في تقديم الإعمال المصرفية .

وقد بدأ تاريخ نشاه البنوك والمصارف الحديثة منذ القرن الثاني عشر حتى القرن التاسع عشر حيث انتشرت في أوربا ثم انتشرت بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم .

وقد تطور نشاط هذه البنوك وفقا للظروف والمعاملات التي كانت سائدة ومدى الحاجة إلى إشكال مختلفة من التعامل ومن ذلك بداية قبول البنوك الودائع المختلفة ثم استعمل الجزء الفائض منها أو ما يعرف بالائتمان في مراحل متقدمه ومتطورة تبعا لاستعمالات النقود والأموال كوسائل المبادلات .

ثم بعد إن جاء الإسلام حرم الربا ، ولكن ظهر ما يعرف بالمصارف والبنوك الاسلاميه إلا في السنوات إلا خيره من القرن العشرين والتي تقوم على أساس وقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الاسلامى وتداخلت هذه البنوك في العديد من المجالات والأنشطة المختلفة [1]

---

[1] د. محمد السيد سراب استاذ المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة الاسكندرية ٢٠٠٨ ، البنوك التجارية وشركات التأمين من ص ١٤ ــ ١٩

- **أنواع البنوك :**

يمكن تقسيم البنوك على مستوى العالم إلى عده أنواع في نواحي مختلفة أهمها ما يلى :-

أ/من حيث طبيعة النشاط :-

تنقسم إلى الأنواع التالية :-

١/ البنوك المركزية :-

حيث يوجد في كل دولة بنك رئيسي يمثل قمة الجهاز المصرفي والذي يتولى عمليات الإشراف والرقابة على إعمال هذه إلا جهزه المصرفية بما يمثله من بنوك ومن أهم أعماله أداره احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية ورسم توجيه سياسات النقد في الدول إلى جانب عمليات الرقابة والإشراف .

٢/ البنوك التجارية :-

تمثل البنوك التجارية العمود الفقري للجهاز المصرفي في الدولة وهى تعتمد على قبول ودائع الإفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو الأجل ثم أعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل عن طريق تسهيلات إئتمانيه للمساهمة في تنشيط وتنمية حركة ألتجاره الداخلية والخارجية .

٣/ البنوك الزراعية :-

هي التي تقوم بتقديم خدماتها المصرفية على اختلاف أنواعها في المجال الزراعي ، ومن هذه الخدمات تمويل شراء البذور والتقاوي والاسمده والآلات الزراعية المساهمة في تنمية الثروة الحيوانية والثروة السمكية والدواجن ومن أمثلتها في مصر بنوك التسليف الزراعي .

٤/ البنوك الصناعية :-

هي التي تقدم خدماتها وقروضها واستثماراتها في سبيل تنمية النشاط الانتاجى الصناعي كما أنها تساهم في أنشاء الشركات الصناعية المتخصصة كمتقدم القروض طويلة ومتوسطة الأجل بضمان هذه المشروعات ، ومن أمثلتها في مصر بنوك التسليف الصناعي .[١]

٥/ البنوك العقارية :-

---

[١] نفس المرجع السابق .

تتولى هذه البنوك تمويل مشروعات قطاع البناء والإسكان مقابل رهونات عقارية في شكل قروض طويلة الأجل ولذلك تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل من أمثلتها بنوك التسليف العقاري وبنوك الإسكان .

٦/ بنوك **وصناديق التوفير :ـ**

هي بنوك وصناديق تقبل المدخرات صغيره الحجم وتقوم بمنح القروض والتساليف الصغيرة أيضا للجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين ومن أمثلتها صناديق التوفير الموجودة داخل بعض البنوك التجارية أو الموجودة في هيئات ومكاتب البريد .

٧/ البنوك التعاونية :ـ

هي البنوك المتخصصة في تقديم خدماتها للجمعيات التعاونية في المجالات المختلفة الاستهلاكية والزراعية والحرفية في الدولة في شكل تسهيلات وقروض وسلف .

ب/من حيث علاقة البنوك بالدولة:ـ

تنقسم إلى الأنواع التالية :

١/ بنوك القطاع العام :ـ

هي التي تتخصص في تمويل المشروعات الاقتصادية طويلة الآجل إما بالإغراض والمساهمة فيها وتكون ملكية هذه البنوك للدولة مثل البنك المركزي وبنك مصر والبنك الاهلى وبنك الإسكندرية وبنك القاهرة في مصر ، ومصرف لبنان في لبنان .

٢/ بنوك القطاع الخاص :ـ

ويمتلك هذه البنوك القطاع الخاص سواء كانت في شكل مشروعات فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال ومن أمثلتها باقي البنوك الخاصة في مصر أو لبنان .[١]

٣/ بنوك مختلطة :ـ

وهى البنوك التي تكون ملكيتها شراكة بين القطاع العام والمتمثل للدولة والقطاع الخاص مثل العديد من البنوك المنتشرة في مصر ولبنان .

ج/ من حيث الشكل القانوني للملكية :ـ

تنقسم إلى الأنواع التالية :ـ

١/ بنوك خاصة :ـ

وهى التي تأخذ شكل منشآت فردية أو شركات أشخاص (تضامن) حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أوعده أشخاص (شركاء) .

٢/ بنوك مساهمة :ـ

---

[١] نفس المرجع السابق .

وهى التي تأخذ شكل شركة أموال مساهمة أو توصية بالأسهم أو أسهم يتم تداولها في الأسواق المالية (البورصة) ومن أمثلتها العديد من البنوك التجارية المصرية واللبنانية .

٣/ بنوك تعاونية :-

وهى التي تعود ملكيتها إلى جمعيات تعاونية أو تعاونية أو نقابات مهنية أو حرفية أو عملية ومن أمثلتها البنوك التعاونية والعمالية في لبنان .

د/ من حيث جنسيتها :

وتنقسم في هذه المجال إلى الأنواع التالية :-

١/ بنوك ومصارف وطنية :-

وهى البنوك التي تعود ملكيتها بالكامل إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أراضيها .[١]

٢/ بنوك ومصارف أجنبية :-

وهى التي تعود ملكيتها بالكامل إلى رأى بدولة أخرى غير الدولة الموجودة فيها هذه البنوك .

٣/ بنوك إقليمية :-

وهى البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة المعينة .

٤/ بنوك دولية :-

وهى البنوك التابعة لهيئات دولية كالأمم المتحدة ومن أمثلتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

هـ/ من حيث علاقتها بالشريعة الإسلامية :-

تنقسم إلى الأنواع التالية :-

١/ بنوك العادية :-

وهى البنوك التجارية العادية المنتشرة في معظم الدول الغربية والعربية ويطلق عليها (بنوك ربوية) أي لا تطبق أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية .

٢/ بنوك إسلامية :-

وهى البنوك التي تأخذ في الاعتبار في سبيل ممارسة أنشطتها مبادئ وقواعد وأصول الاقتصاد الاسلامى والشريعة الإسلامية حيث لا تتعامل مثلا بالربا ولكن تتعامل بالمضاربة والمرابحة الإسلامية وتقدم العديد من الخدمات داخل حدود الشريعة الإسلامية وقد انتشرت هذه البنوك في السنوات إلا خيره ومن أمثلتها في مصر بنك فيصل الاسلامى والمصرفي الاسلامى الدولي وفروع بنك مصر وبنك الإسكندرية للمعاملات الإسلامية وفى لبنان بنك البركة للمعاملات الإسلامية .[٢]

المبحث الثاني : البنوك المركزية :-

---

[١] نفس المرجع السابق .

[٢] نفس المرجع السابق .

اختلفت تسمية وتعارف المصارف تبعاً لاختلاف المفهوم حول أهمية ووظائف تلك المصارف ، فقد أطلق على البنوك المركزية أسماء مختلفة في دول العالم ، ففي الولايات المتحدة أطلقت تسمية (نظام الاحتياطي الفيدرالي) وفى الهند أطلق علية تسمية البنك الاحتياطي في حين في فرنسا أطلق علية تسمية بنك فرنسا وفى بعض الدول جاء تحت تسمية مؤسسة النقد وعلى رغم من اختلاف التسميات إلا إن الاسم الغالب في معظم دول العالم وهو البنك المركزي . [١]

قدم بعض الاقتصاديون تعاريف مختلفة للمصارف المركزية ارتبطت تلك التعاريف مع الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية ومن أهم تلك التعاريف الشائعة للبنوك المركزية عرفت فيرا سميث (vera smith) البنوك المركزية بأنها النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد . أكدت فيرا سميث في تعريفها على وظيفة إصدار النقد . أما شاو (w. shaw) فقد ركز على وظيفة البنك المركزي في كيفية التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه بتعريفة (هو البنك الذي يتحكم في الائتمان) .

وعرفه داى (a. day) بأنه الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي ويلاحظ إن داى(day) اهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي بالأخص الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي .

وجاء تعريف سايرز (sayers) بأن البنك المركزي هو عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقة أداره العمليات المالية للحكومة وبواسطة أداره هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة وهذا التعريف ركز على وظيفة البنك المركزي كبنك الحكومة .

ونرى أن جونسى (jauncy) قد عرف البنوك المركزية بأنها البنك الذي يعتبر المقاصة هي العملية الرئيسية له يتضح أن وظيفة أجراء التسويات بين حسابات البنوك هي على الأساس
لتعريف جونسى .

وحين عرف دى كوك (de kock) البنوك المركزية بأنها البنوك التي تتقن وتحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق اكبر منفعة للاقتصاد الوطني . من خلال قيامة بوظائف متعددة كتقنين العملة والقيام بادراه العمليات المالية الخاصة بالحكومة واحتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وأداره احتياطات ألدوله من العملات الأجنبية .

يتضح من التعاريف أعلاه إن التعريف الذي قدمة دى كوك de kock هو جامعا شاملا لوظائف البنك المركزي بخلاف التعاريف الأخرى التي ركزت على وظيفة واحده أو وظيفتين من وظائف البنك المركزي . [١]

---

[١] د. زكريا الدورى ، د. يسرى السامرائى ، النوك المركزية والسياسات النقدية الطبعة العربية ٢٠٠٦ الموقع www.yazori.com ، ص ٢٤ .

[١] د. زكريا الدورى ، د. يسرى السامرائى ، مرجع سبق زكره .

خصائص البنك المركزي بشكل عام :-

هنالك عده خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة عن نقدية عن غيره من المصارف وهذه الخصائص هي :-

١/ أن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامه وان الدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها إغراضها وواجباتها وتشترك مع الحكومة في رسم السياسات النقدية وتنفيز هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والرقابة .

٢/ يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه وجعل البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي ترغب في تنفيذها .

٣/ لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة ولكن إن حصل الربح فيكون ذالك من قبيل الإعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها .

٤/ يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله ألقدره للهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني .

٥/ يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكره لعملية إصدار النقد ، ولم يعد للمصارف التجارية اى دور في الإصدار في جميع دول العالم .

٦/ هناك بنك مركزي واحد في معظم أقطار العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة لمجلس الاتحاد الفيدرالي ، الذي يحدد السياسة النقدية للبلاد والتي تلتزم بتنفيذها جميع مصارف الإصدار ويسرى هذا الإصدار على الهند وكذالك توجد مؤسسة نقد للإصدار في المملكة العربية السعودية والبحرين . [٢]

وظائف البنوك المركزية :-

أن جميع البنوك المركزية بشكل عام تؤدى وظائف متشابهة لتحقيق الصالح العام وهذه الوظائف سنذكرها بشكل موجب حاليا بحسب ظهورها وليس حسب أهميتها وهى :-

١/ يعمل البنك المركزي كوكيل مالي للحكومة ، وهذا هو السبب الرئيسي لظهور مصرف انجلترا في لندن لبيع سندات الحزينة .

٢/ يمارس البنك المركزي كبنك البنوك .

٣/ وظيفته الاحتفاظ بأحتياطى البلاد من الذهب والعملات الأجنبية وجاءت هذه الوظيفة عندما عرفت أداره بنك انجلترا أن ودائع المصارف أقل ثباتا من ودائع الأشخاص العاديين لذا أضطر البنك إلى أن يحتفظ اعتبارا من مطلع القرن التاسع عشر بأحتياطى الذهب اكبر من ذالك الذي يحتفظ به في المصارف الأخرى .

---

[٢] مرجع سبق ذكره .

٤/ احتكار وظيفة إصدار النقد ، حيث ينفرد البنك المركزي بسلطة إصدار وتنظيم كمية النقد وفق متطلبات التبادل التجاري وحاجة الوحدات الاقتصادية ومن أسباب الاحتكار وظيفة إصدار النقد بالبنك المركزي هى تنشيط السلطات النقدية في التحكم بؤسائل الدفع المتاحة للوحدات الاقتصادية والسيطرة على حركة التوسيع وتقليص الائتمان المصرفي .

٥/ قيام البنك المركزي بالرقابة على الائتمان ، الرقابة على الائتمان يقوم بها المصرف من خلال ما يسمى بالسياسة النقدية بالائتمان المصرفي ولهذه السياسة أدواتها الخاصة بها .[١]

بنك السودان المركزي :-

كانت بعض وظائف البنك المركزي قبل قيام بنك السودان مقسمة بين وزارة المالية والاقتصاد ، لجنة العملة السودانية وفرع البنك الاهلى المصري فقد كانت وزاره المالية تحتفظ بجزء من الارصده الأجنبية الرسمية وتديرها عن طريق حسابين الاسترلينى والدولار يديرهما على التوالى البنك الاهلى المصري وبنك باركليز (C.O.D)اما لجنة العملة فقد كانت تقوم بمهمة إصدار وإدارة العملة والاحتفاظ بالجزء الاخر من أرصدة البلاد بالعملة الأجنبية كغطاء للعملة ، بينما كان فرع البنك الاهلى المصري يقوم أبداره الإعمال المصرفية للحكومة إلى جانب قيامة بمهمة العمل كمصرف للبنوك التجارية . وكانت العملتان البريطانية والمصرية هما السائدتين حتى أنشئت لجنة العملة السودانية في عام ١٩٥٦ حيث أصدرت أول عملة وطنية في ١٩٥٨ .

وبعد أن نال السودان استقلاله في ١٩٥٦ برزت الحاجة لوجود بنك مركزي يحل محل الجهات التي تقوم بتنفيذ مهامه وذالك لتنظيم عملية إصدار النقود ورسم السياسات النقدية والتمويلية بغرض توجيه التمويل لخدمة القطاعات الاقتصادية ولحفظ حسابات الحكومة وليكون مستشارا لها في الشؤون المالية وتوفير النقد الاجنبى اللازم لأعاده تأهيل المشاريع التنموية القائمة ولبناء جهاز مصرفي قوى وفاعل لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية في البلاد ، ومما زاد الحاجة لوجود بنك مركزي تبنى الدولة لبرامج اقتصادية طموحة في ذالك الوقت مما حتم ضرورة إيجاد سياسات نقدية وتمويلية تواكب وتلائم تلك البرامج الطموحة للاقتصاد السوداني .

لتحقيق ذالك وفى أواخر ديسمبر ١٩٥٦ تم تشكيل لجنة من ثلاثة خبراء من بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكى وهم OLIVER WEALE نائب رئيس الاحتياطي الفيدرالي لسان فرانسيسكو رئيسا وعضوية كل من ALAN R.HOLES و ANDREW F . PRIMER من الاحتياطى الفيدرالي لنيويورك لعمل دراسة مستفيضة في هذا الشأن والنظر في أمكانية أنشاء بنك مركزي بالسودان ، بعد إن فرغت اللجنة من الدراسة ورفعت توصياتها تبع ذالك إصدار قانون بنك السودان لسنة ١٩٥٩ وفتح البنك أبوابة للعمل في

---

[١] المصدر : بنك السودان ،قسم الرقابة على المصارف .

٢٢ فبراير ١٩٦٠ كهيئة قائمة بذاتها لها شخصيتها الاعتبارية وصفة تعاقدية وخاتم عام يجوز لها التقاضي باسمها بصفتها مدعية أو مدعى عليها . [١]

بعد أنشاء بنك السودان تولت الإدارة شخصيات سودانية ومن ثم تم إعفاء كبار موظفي البنك الاهلى المصري ذوى الجنسيات المصرية وكان أول محافظ هو السيد مأمون بحيرى وتم الإبقاء على صغار الموظفين الذين كانوا يعملون نع البنك الاهلى ، كما تم تعيين عدد مقدر من حملة الشهادات الجامعية إلى جانب استيعاب عدد من الموظفين الذين كانوا يعملون في وزارة المالية .

طبيعة النظام المصرفي :ـ [*]

ظل بنك السودان منذ أنشاؤه عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٤ (وهو العام الذي طبقت فيه القوانين الإسلامية) يستخدم أدوات السياسة النقدية المباشرة والغير مباشرة التي تمكنه من الرقابة على الائتمان ، حيث كان تتحكم في الكتلة النقدية عن طريق معدلات أسعار الفائض وتغيير نسب الاحتياطي النقدي ، والتوجيه المباشر عن طريق وضع حدود قصوى للتمويل (سقوف ائتمانية) وغيرها من الوسائل الرقابية . كما إن البنك يقوم بدوره الرقابي والادارى على الجهاز المصرفي وفقا لقانونه والذي أجريت علية عدة تعديلات لتواكب السياسة الاقتصادية والمالية للدولة .

يقوم بنك السودان بعد اسلم الجهاز المصرفي بدوره في تعميق إسلام الجهاز المصرفي حيث تم أنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بالبنك في عام ١٩٩٢ وذالك لضمان تنقية العمليات المصرفية من شبهه الربا . كما إن البنك استمر في أداء دوره كبنك للحكومة المركزية وحكومات الولايات والهيئات والأجهزة الحكومية والشبه حكومية وذالك بالمساهمة في رؤوس أموالها وحفظ اداره حساباتها المحلية والأجنبية هذا فضلا على أنه يؤدى دوره كمقرض للحكومة ومقرض أخر للبنوك .

وبما أن الجهاز المصرفي قد تمت اسلمتة فأن بنك السودان قد تخلص من أذونات الخزانة والسندات الحكومية التي كانت تطبق عليها أسعار الفائدة من ثم تم اصدار سندات مالية تتوافق مع النظام الاسلامى .

ظل بنك السودان يؤدى دوره في تعميق إسلام الجهاز المصرفي في وضع سياسة نقدية تواكب الموجهات العامة للدولة وبرامج الإستراتيجية القومية الشاملة . فمنذ بداية البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (١٩٩٠ ـ ١٩٩٣) أتخذ بنك السودان سياسات تمويلية بقرض تحريك جمود الاقتصاد السوداني والتي وضعت على ضوء الموجهات التالية :ـ

---

[١] المصدر : بنك السودان ،قسم الرقابة على المصارف .

[*]المصدر : بنك السودان ،قسم الرقابة على المصارف .

١/ الاهتمام بجانب الأرض (supply side measures) والاستقرار النقدي من حيث حسن كفاءة واستغلال الموارد المصرفية وذالك بتركز التمويل في تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية م ع الاستقرار في سياسات ترشيد الطلب الكلي .

٢/ الاستقرار في برنامج الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة تمشيا مع المشروع التعبوى القومي للتكافل والإنتاج .

٣/ الاستقرار في تمويل المؤسسات العامة عن طريق البنوك وعدم اللجوء لبنك السودان بقرض التمويل المباشر .

٤/ السماح للبنوك التجارية بالتمويل بالنقد الاجنبى وفقا للضوابط التي يصدرها بنك السودان .

أغراض البنك الأساسية :-[*]

إن تبنى كل بلد بنظام أقتصادى معين قد يلقى على البنك المركزي القيام ببعض المهام التي تختلف اختلافا جوهريا عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى ، ولكل بنك مركزي قانون خاص يتم فيه تحديد تلك المهام ويمكن تعديلها كلما دعت الضرورة لذالك .

في ديسمبر عام ٢٠٠٢ صدر قانون بنك السودان لسنة ٢٠٠٢ حيث حددت الماده (٦) أغراض البنك في الاتى :-

١/ إصدار العملة بأنواعها ، وتنظيمها ومراقبتها والإشراف عليها .

٢/ إصدار السياسات النقدية والتمويلية وإدارتها بالتشاور مع الوزير (وزير المالية والاقتصاد الوطني) بما يحقق الأهداف القومية للاقتصاد الوطني .

٣/ تنظيم العمل المصرفي ورقابته والإشراف علية والعمل على تطويره وتنميته ورفع كفائتة بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة .

٤/ العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستقرار سعر صرف الجنيه السوداني .

٥/ العمل باعتباره بنكا للحكومة ومستشارا ووكيلا لها في شئون النقدية والمالية .

٦/ الالتزام في أدائه لواجباته وتحقيق أغراضه وممارسه سلطاته وإشرافه على النظام المصرفي بأحكام الشريعة الإسلامية .

---

[*]مرجع سبق زكرة .

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية الكلية

تعرف السياسة الاقتصادية بأنها مجموعة من الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى .

ويمكن إن تكون السياسة الاقتصادية الحكومية إيجابية وذالك إذا نجحت في خلق ظروف بيئية تختلف عن تلك التي تتوافر في حالة غياب النشاط الحكومي وقد تكون سلبية وذالك إذا ما بقت الحكومة خارج نطاق النشاط الاقتصادي ومن ثم لا دخل لها في تحديد معالم وظروف البيئة الاقتصادية .[١]

أهداف السياسة الاقتصادية :

تختلف أهداف السياسة الاقتصادية من دولة لأخرى وحتى من وقت لآخر في نفس الدولة تبعا لاختلاف الظروف المعاصرة وتتمثل الأهداف العامة للسياسات الحكومية في الاتى :ـ

١/ تحقيق الكفاءة الاقتصادية : وذالك بالاستخدام الأمثل للموارد اى استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة .

٢/ تحقيق العمالة الكاملة : وذالك عند زيادة نسبة البطالة فيجب على السياسات الحكومية أن تكون لديها آثار فعالة بالنسبة لتحديد مستوى العمالة ومن ثم مستويات الأجور والأسعار .

٣/ تحقيق التقدم الاقتصادي : حيث تهتم السياسات الاقتصادية بضمان زيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الإنتاج ومتوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات الحقيقة ويعتبر مقياسا لمدى التقدم الاقتصادي في مستوى المعيشة وهذا هو هدف النمو الاقتصادي الذي لا يتحقق إلا بتوافر عدة مقومات منها التقدم التكنلوجى وزيادة الموارد المتاحة كما وتحسينها نوعا.

٤/ تحقيق العدالة في توزيع الدخل : حيث تحاول الحكومة دائما تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع وعدالة التوزيع تتفاوت من شخص لأخر ولكن ليكن الاتفاق بصفة عامة على إن تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل يقتضى تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج كثيرا عن توزيع ملكيات خدمات عوامل الإنتاج وأسعارها النسبية . [٣]

أنواع السياسات الاقتصادية :

السياسة النقدية :

يقصد بالسياسة النقدية تلاعب البنك المركزي في كمية النقود في المجتمع وتأثيره على حجم الائتمان عن طريقة استخدام أدواته التقليدية في ذالك وهى عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي وهذه الأدوات تقليدية تؤثر على حجم الائتمان فأنها بالإمكان أيضا إن تؤثر على سعر الفائدة وبالتالي يكون لديها اثر على الاستثمار والنشاط الاقتصادي في المجتمع .

يمكن استخدام السياسة النقدية في علاج حالة التضخم أو الانكماش . وذالك عند أوقات التضخم

---

[١] د. نعمة الله نجيب ، أسس علم الاقتصاد ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص ٣١٧

[٣] عبد المنعم راضى : مبادئ الاقتصاد تحليل كلى وجزئى ـ الجزء الثانى ـ مكتبة عين شمس ـ١٩٩٤

تقوم البنوك المركزية ببيع سندات حكومية للبنوك التجارية والأفراد وبذالك تزداد ديون البنوك التجارية على البنوك المركزية ويقل رصيدها في البنوك المركزية وبالتالي فأن قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان تقل ، ونجد إن هدف السياسة النقدية ضد التضخم هي الحد من خلق أدوات مالية وبذالك يتم الحد من أنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات ويمكن أن يتم في نفس الوقت تقييد الائتمان وتقل بذالك كمية النقود المتاحة . ويتأثر الائتمان أيضا بوسيلة رفع نسبة الاحتياطي النقدي للحد من مقدرات البنوك التجارية على منح الائتمان وتستخدم وسيلة دفع سعر الخصم وذالك لعدم تشجيع البنوك التجارية على الحصول على مزيد من الأموال السائلة من البنك المركزي ، تحاول الدول المتخلفة استعمال السياسة النقدية في علاج التضخم مستخدمة في ذالك البنوك المركزية حديثة النشأة في هذه المجتمعات ولآن الهدف الأول من هذه

البنوك هو المساعد على زيادة معدل نمو الدخل القومي بأقل قدر ممكن من التضخم .

أن السياسة النقدية تبدو أمر جذابا بكثير من الأفراد لأنها تقع في مجال الرقابة الواسعة والعريضة والغير شخصية في الاقتصاد القومي ، فالبنوك المركزية لا تخدم مؤسسة بعينها أو قدر معين أو حتى صناعة من الحصول على الائتمان بل نذكره أن الائتمان محدد ، ومن مزايا السياسة النقدية هو أنة يمكن استخدامها في أغل وقت ممكن بواسطة السلطات النقدية وهى في العادة هيئة مستقلة عن الحكومة عكس السياسة العالية التي تتطلب في كثير من الأحيان وقت طويلا لاتخاذ القرارات في شأن تنفيذها مما يتطلب عرض الحكومة لهذه القرارات على المجلس والحصول على موافقتها .

السياسة المالية :[1]

تعنى دراسة الأوجه والمسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي الانفاقى والايرادى وميزانية الدولة وقيامها بعمليات الافتراض وكيفية استخدامها لهذه الأنشطة في التأثير على المجرى العام الاقتصادي .

وهناك آثار تحدثها السياسة المالية تتمثل في ثلاث مظاهر رئسية هي إعادة تخصيص الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي وتغيير نمط توزيع الدخل وذالك بقيام الحكومة بجباية الضرائب وإنفاق حصيلتها ، يمكن أن يؤثر مباشرة في التوزيع القوه الشرائية لمختلف أفراد المجتمع وبعض الإنفاقات الحكومية التي تدفعها الدولة لبعض الأفراد تمثل تحويلا مباشر للقوة الشرائية لصالح المستفيدين وهى مبالغ تدفع لهم دون التزام من جانبهم بتقديم خدمات أو إنتاج في مقابلها وذالك أن تأثير النشاط الحكومي على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل والثروات يؤدى إلى تغيير حجم الإنتاج ومستويات الأسعار ،

١

وللسياسة المالية نظريتين هما سياسة الميزانية المتوازنة وهى التي تعمل دائما على توازن ميزانيتها إلى تساوى إيراداتها مع إنفاقها ونظرية سياسة الميزانية الغير متوازنة .

---

[1] نعمة الله نجيب : مرجع سبق ذكره .

السياسة الداخلية :

هي إجراء حكومي لا تدخل فيه الإجراءات النقدية والمالية للتأثير أو التحكم في معدل الزيادة في الأسعار والأجور النقدية الأشكال الأخرى للدخل وتقوم السياسات الداخلية عادة على الاعتماد بأن جانبا كبير من الاقتصاد أو ربما معظمه متميز بالمنافسة غير الكاملة لذالك فأن الأجور النقدية والاسعار تتحدد عن طريق الممارسات للنقابات والمنشآت وتزيد الأسعار والأجور حتى في مواجهة الطاقة الإنتاجية غير المستخدمة بالكامل والبطالة وأن السياسة الداخلية مطلوبة لإبطاء الزيادة في معدل الأسعار والأجور النقدية . [١]

سياسة التجارة الخارجية :

هي مجموعة من التشريعات أو اللوائح الرسمية التي تصدر من جانب أجهزة الدولة وتعمل على تقييد النشاط التجاري الخارجي أو تحزيره من العقبات المختلفة التي تواجهه وما يرتبط بها من أساليب وإجراءات تنظيميه لوضعها موضع التنفيذ الفعلي . ونجد أن سياسة التجارة الخارجية لأي دولة تهدف إلى تحقيق أقصى فائدة ممكنة من نشاط التجارة الخارجية . [٢]

السياسة التمويلية :

بهدف تمكين البنوك من استغلال كامل مواردها فقد قرر بنك السودان إلغاء نظام تحديد السقوف التمويلية الكلية للبنوك ابتداء من أول يوليو ١٩٩٤ وأصبح في مقدور البنوك منع التمويل وفقا لمواردها المتاحة شريطة أن تلتزم بنسب التمويل القطاعية التي حددت كنسبة من جملة التمويل الممنوح من قبل كل بنك في أى وقت من الأوقات . [٣]

هذا وقد تم تحديد نسبة ٤٠% من جملة التمويل للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ونسبة ٥٠% من جملة التمويل الممنوح للقطاعات ذات الأولوية (التي تشمل قطاع الصادر ، الصناعة ، الطاقة والتعدين ، النقل والتخزين ، صغار المنتجين بما في ذالك الأسر المنتجة ،
المهنيين والحرفيين ، الإسكان الشعبي والفئوي ، استيراد الدواء وخاماته) .

أما نسبة ١٠% المتبقية من جملة التمويل فقد تم تحديدها للقطاعات غير ذات الأولوية .

لقد أوصلت هذه السياسة التمويلية العمل وفقا لأهداف السياسة السابقة ، من حيث تنمية القطاعات ذات الأولوية ، تخفيف حدة التضخم ، تنمية وحشد الموارد وترشيد استخدامها بحيث يساهم عملاء البنوك بجزء من مواردهم الذاتية والعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة ، بالإضافة إلى ذالك فقد هدفت السياسة المعلنة إلى مساعدة البنوك على توفيق أوضاعها حسب متطلبات قانون تنظيم العمل المصرفي ، تقوية هياكله الإدارية ، ضمان سلامته المالية وتعميق أسلمه الجهاز المصرفي وهذا قد بدأ بنك السودان

---

[١] مايكل ابرجمان ، الاقتصاد الكلى النظرية والسياسة ، دار المريخ للنشر ، الطبعة الثانية ١٩٨٣ م ، ص ٧٣ .

[٢] د. كامل بكرى ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،١٩٨٤ م ،ص ٢٨٤

[٣] مجلة مصرفية يصدرها بنك السودان ، ربع سنوية ، العدد الثانى ، مكتبة بنك السودان فرع عطبرة ،مارس ١٩٩٥ م . ص ٣٩ . ٤٠ .

الأعداد لقيام مؤسسة لضمان الودائع وتخفيف مخاطر الاستثمار ، والشرع في تعيين أدارتها . كما بذلت جهود الاستنباط وسائل مختلفة تساعد على استقطاب المزيد من الودائع للجهاز المصرفي وتغيير تركيبتها النوعية لصالح ودائع الاستثمار .

كما تم افتتاح مقاصة خاصة ببنك السودان لتسوية معاملات النقد الاجنبى بين عملاء البنوك بدلا عن تسويتها بواسطة المرسلين الأجانب .

لقد ميزت هذه السياسة المعلنة بعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية ، حيث تم إصباغ بعض المرونة في مجال التمويل .

أما فيما يختص بتنظيم سيولة البنوك فقد ألزمت السياسة التمويلية البنوك بالاحتفاظ بنسبة ٣٠% من جملة ودائعها (عدا ودائع الاستثمار) كأحتياطى نقدي . هذا وقد تم تخفيض هذه النسبة إلى نسبة ٢٥% لتمكن البنوك من تمويل قطاع الصادر . وقد استحدثت هذه السياسة نسبة جديدة مقدارها ١٠% من جملة الودائع الجارية والادخار لمقابلة سحوبات العملاء اليومية من ودائعهم . وهذه النسبة تعتبر نسبة للسيولة الداخلية لكل بنك على حده . [١]

المبحث الثاني: السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بأنها استخدام عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

---

[١] مجلة مصرفية يصدرها بنك السودان ، ربع سنوية ، العدد الثانى ، مكتبة بنك السودان فرع عطبرة ،مارس ١٩٩٥ م . ص ٣٩ . ٤٠ .

هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للمجتمع " البنك المركزي " بغرض الرقابة والتأثير علية بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها الحكومة . (١)

أهداف السياسة النقدية :

تتمثل أهداف السياسة النقدية في الآتي :

١/ تحقيق مستوى مقبول من الاستعداد النقدي من خلال تجنب المدخرات المؤثرة على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا .

٢/ المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي .

٣/ المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات " السوق المالي والسوق النقدي " .

٤/ المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات .

٥/ جمع وتعبئة الإدخارات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في البلد .

٦/ رفع معدلات الادخار إلى نسبة الدخل القومي .

٧/ زيادة نسبة الاستثمارات وتوجيهها إلى القطاعات المنتجة . (٢)

أدوات السياسة النقدية :

تعتمد السياسة النقدية على عدد من الإجراءات والأساليب الفنية في الرقابة على النقود والائتمان وتظهر القوة الأساسية للسلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي في قدرتها على زيادة أو خفض حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي وكذالك في المجتمع وذالك عن طريق الاعتماد على مختلف الأدوات والوسائل للسياسة النقدية وتشمل الأساليب الكمية ، الأساليب الكيفية ، والأساليب المباشرة . (٣)

الأساليب الكمية :

تهدف إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان في مجموعة بصرف النظر عن وجوه الاستعمال التي يراد استعماله فيها ويتخذ مثل هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذالك عن طريق التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي وما يترتب على ذالك من التأثير بطريق غير مباشر على الحجم

الكلى لقروض البنوك واستثماراتها وتشمل عمليات السوق المفتوحة ، التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني والتغيرات في سعر الخصم .

عمليات السوق المفتوحة :

---

(١) مايكل ابرجمان : الاقتصاد الكلى . الطبعة الثانية .

(٢) مايكل ابرجمان : المرجع السابق .

(٣) مايكل ابرجمان ، الاقتصاد الكلى النظرية والسياسة ، دار المريخ للنشر ، الطبعة الثانية ١٩٨٣ م ، ص ٢٢٣ .

تستخدم سياسة السوق المفتوحة اى شراء بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية أذا كانت هنالك زيادة في عرض النقود فأن البنك المركزي يقوم بعملية شراء الأوراق المالية الحكومية فأن البنك المركزي مقابل هذه الأوراق بشيكات مسحوبة على البنك المركزي وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية وعندما تتم تصفية هذه الشيكات فسوف يقوم البنك المركزي بزيادة ودائع البنوك التجارية وبذالك يخلق احتياطيات أضافية للبنوك التجارية ، أما إذا كان الهدف هو خفض عرض النقود فأن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه السندات شيكات ومسحوبة على البنوك التجارية وبعد تصفية هذه الشيكات يخفض البنك المركزي ودائع البنوك التجارية وبذالك تنخفض احتياطيات النظام المصرفي .

التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني :

يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة معينة من الودائع في صوره احتياطيات نقدية لتحقيق السيولة اللازمة لديها لمواجهة السحب على الودائع والهدف الاساسى من هذا الاحتياطي هو ضمان عدم اندفاع البنوك التجارية إلى التوسع في الإقراض إلى الحد الذي يجعلها في وضع سيئ عندما يقوم عملائها بسحب مفاجئ من ودائعه كما أن هنالك سبب أخر وهو أن البنك المركزي يستطيع من خلال تغير نسبة الاحتياطي القانوني وأن يغير كمية النقود في الاقتصاد على أن القانون لا يمنع البنوك التجارية من الاحتفاظ باحتياطيات أضافية علاوة على الاحتياطيات القانونية على أن هذه الاحتياطات الإضافية تكون صغيرة إلى حد كبير لان البنوك مؤسسات تسعى للربح وعلى ذالك فأن نسبة الاحتياطي القانوني محددة هام لعرض النقود وذالك لأنه يؤثر على خصم مضاعف نمو الودائع وطبقا لشروط النظام المصرفي فأن الانخفاض في الاحتياطي القانوني يخلق احتياطيا إضافيا وتؤدى الزيادة في الاحتياطي الفائض إلى التوسع في عرض النقود فإذا كان الهدف هو تخفيض عرض النقود فأن البنك المركزي يستطيع أن يرفع الاحتياطي القانوني مما يجبر البنوك على تقديم قروض اقل من هذا يعنى أن زيادة نسبة الاحتياطي القانوني سوف تخفض عرض النقود وتعتبر التغيرات للاحتياطي القانوني سلاحا فعالا وبالرغم من ذالك فأن سياسة التغير في نسبة الاحتياطي القانوني بها عيوب كثيرة كأداة للتحكم في عرض النقود فقد تخلق مشاكل لدى البنوك التي تكون لديها سيولة كافية لمواجهة متطلبات الاحتياطي القانوني الأعلى كما أن سياسة التغير في الاحتياطي القانوني تفتقد إلى المرونة التي تتميز بها عمليات السوق المفتوحة .

التغيرات في سعر الخصم :

سعر الخصم عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير أعادة خصم ما لديها من الكمبيالات واذونات خزانة وما يقدمه إليها من قروض وتعد سياسة إعادة الخصم أقدم وسائل البنك المركزي من الناحية التاريخية . فإذا كان الهدف هو التوسع في عرض النقود فأن البنك المركزي

يخفض سعر الخصم وبذالك يشجع البنوك التجارية على الاقتراض منة وإذ تم ذالك فأن القاعدة النقدية وعرض النقود يزيدان وإذا كان الهدف هو تخفيض عرض النقود فإن البنك المركزي يزيد من سعر الخصم وهذا يعوق قدرة البنوك التجارية على الاقتراض منة .

وكما أن التغير في سعر الخصم من شأنه أحداث تغير مقابل في الثمن الذي تتقاضاه البنوك التجارية في تزويد الأفراد والمشروعات بالائتمان فأنة بترتيب على التغير في سعر الخصم إحداث تغير مقابل في أسعار الفائدة مما قد ينتج من التغير في أسعار الفائدة من تأثير على حجم الائتمان .

إن التغير في سعر الخصم كوسيلة لتغير عرض النقود يحاط بعدد من العيوب فالبنوك قد لا ترغب في الاقتراض من البنك المركزي في التغيرات الضئيلة في سعر الخصم قد لا يكون لها تأثير على قروض البنوك وبالتالي عرض النقود . [١]

الأساليب الكيفية :

تهدف إلى توجيه الائتمان إلى وجوه الاستعمال المرغوب فيها " زراعة ـ صناعة " ومن هنا كان محل الرقابة الكيفية الائتمان المصرفي في ذاته لا الاحتياطات النقدية ومن هنا أيضا يتحصل سبيل الرقابة الكيفية إلى تحقيق أهدافها في التفرقة في المعاملة بين مختلف أنواع السلف والقروض وذالك بصرف النظر عن مركز الاحتياطي النقدي للبنوك وتستخدم الرقابة الكيفية في تنظيم الائتمان لاعتبارات متعددة منها تلافى العيوب التي تتولد عن الاعتماد على الرقابة الكمية وحده التأثير على حجم الائتمان وتستخدم أيضا بقصد تعضيد أثر الرقابة الكمية على الائتمان ويوضح هذا أن الرقابة الكمية لا تفرق في مزاولتها في عملها لتأثيراتها بين مختلف أجزاء الاقتصاد القومي وقد يحدث أن يتعرض قطاع أو نشاط ما إلى ظروف خاصة طارئة دون غيرها من القطاعات الأخرى ويكون من الصعب على السلطات النقدي أن تواجه هذه الظروف بوسائل الرقابة الكمية التي لها صفة العمومية والشمول وتلجأ السلطات النقدية إلى التدخل في القطاع الاقتصادي فقط محل البحث أي تحتاج إلى رقابة الحجم الكلى للائتمان وتشمل الرقابة الكيفية مجموعة من الأساليب منها تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب القروض ـ تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض وأيضا الرقابة على الائتمان الاستهلاكي الذي يهدف إلى تقييد أو تشجيع تمويل شراء السلع الاستهلاكية أو الرقابة على الائتمان العقاري والذي يقصد به تقييد أو زيادة الائتمان لتمويل الإنشاءات العقارية . [٢]

ويعاب على هذه السياسة الكيفية أنها تجعل أدارة السلطات النقدية مكان قوى السوق في توزيع الائتمان على مختلف وجوه الاستخدام وكذالك وجود العقبات الإدارية المصاحبة لتطبيق هذه السياسة وصعوبة التأكد من الاستخدام النهائي للائتمان الممنوح فيما أذا كان استخدم في المجال المخصص له ولم يواجه إلى استخدام آخر .

---

[١] مايكل ايرجمان : الاقتصاد الكلى ـ الطبعة الثانية .

[٢] المصرفى : مجلة تصدر عن بنك السودان ـ العدد التاسع عشر ـ يونيو ١٩٩٩ م .

الرقابة المباشرة : [*]

تعتمد في التأثير بطريقة مباشرة على النشاط الائتماني للبنوك علي الأوامر والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي للبنوك التجارية سواء كانت ذالك بخصوص الحد الأقصى لجملة فروضها واستثماراتها أم السياسات التي يتعين عليها الالتزام بها في ميدان الاقتراض والاستثمار تشمل الاتى :

التعليمات والتوجيهات :

تتصرف هذه الوسيلة إلى أن يصدر البنك المركزي توجيهات أو تعليمات توزع على البنوك التجارية ويحدد فيها حجم الائتمان الذي تستطيع البنوك التجارية أن تمنحه لعملائها وبذالك تظهر قدره وقوه البنك المركزي وعلاقته مع البنوك التجارية مدى التزام تلك البنوك في الحدود التي تتضمنها تعليمات وتوجيهات البنك المركزي ويستطيع البنك المركزي بموجب هذه الطريقة أن يضع قيودا علي بعض أنواع الائتمان أو أن يطلب من البنوك التجارية استخدام جزء من أصولها السائلة في شراء السندات الحكومية .

الإقناع الأدبي :

ويقصد به تلك الجهود التي يبذلها البنك المركزي من اجل إقناع المؤسسات المالية والمصرفية عموما في إتباع سياسة نقدية معينة يرغب البنك المركزي في أتباعها لعلاج حالة اقتصادية معينة وتختلف فعالية هذه الوسيلة من دولة إلى أخرى أو من حالة مكانة أو مدى علاقة البنك المركزي بالجهاز المصرفي .

المبحث الأول: توفيق أوضاع البنوك :

يقصد به قام البنوك بتكييف أوضاعها وفق متطلبات قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة ١٩٩١ م والتوجيهات الصادرة من بنك السودان في المجالات المالية والفنية والإدارية والقانونية وصولا لخلق أجهزة مصرفية قوية تستطيع المنافسة داخليا وخارجيا بحيث يؤدى ذالك إلى خدمة الاقتصاد الوطني وتدعيم الثقة في المصارف والمحافظة على أموال المودعين والمساهمين على حد سواء . (١)

---

[*]المصرفى . مجلة تصدرعن بنك السودان ، العددالتاسع عشر يونيو ١٩٩٩م .

(١) مجلة المصرفى . العدد الثالث . يونيو ١٩٩٥م . تصدر عن بنك السودان .

وقد جاء ذلك في أغسطس ١٩٩٣م بقرار من السيد محافظ بنك السودان لتكوين لجنة من بنك السودان والبنوك التجارية لإجراء دراسة ووضع تصور متكامل حول كيفية توفيق أوضاع البنوك وحدد مهامها:

- تحديد المجالات يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية توفيق أوضاعها فيها وعالجتها لتتوافق مع أحكام قانون تنظيم العمل المصرفي لعام ١٩٩١م .
- تحديد برامج مفصلة لمجالات التكييف تشتمل على النواحي الإجرائية والمدى الزمني للتنفيذ.
- اقتراح الإجراءات التي يجب إتباعها في حالة فشل اى بنك في تكييف أوضاعة حسب البرنامج المقرر . [٢]

وقد باشرت اللجنة دراستها زهاء ستة أشهر زمن عملية مراجعة المشروع وتنقيحه بواسطة الأجهزة الفنية داخل بنك السودان إدارته العليا والبنوك التجارية خلال فترة ستة أشهر أخرى حيث تمت بلورة المشروع في صورته النهائية إجازته ، وتم أخطار البنوك العمل به بدء من ٢ يوليو ١٩٩٤م . [٣]

الهدف من توفيق أوضاع البنوك :

- الوصول إلى بنوك قوية ذات سلامة مالية .
- الوصول إلى بنوك قادرة ومقتدرة على خدمة الاقتصاد الوطني .
- الوصول إلى بنوك ذات وزن تستطيع المنافسة به في الاقتصاد العالمي .
- الوصول إلى خلق أجهزة مصرفية قوية تدعيما للثقة فيها والمحافظة على أموال المودعين والمساهمين فيها . [٤]

الآلية التي يعتمد عليها المشروع لإنقاذه :

يعتمد المشروع بصفة أساسية على المراقبة الاحترازية تماشيا مع الاتجاهات العالمية الحديثة في استخدام المراقبة غير المباشرة والمتابعة بالتحكم من على البعد ، وبموجب تلك الآلية الحديثة حدد بنك السودان الأطر والمبادئ والموجهات العامة حول كيفية توفيق أوضاع البنوك وعمم الاستمارات التي تهتدي بواسطتها البنوك بتكييف أوضاعها حيث يقوم بنك السودان من جانبه بدراسة وتحليل البيانات الواردة بتلك الاستمارات والتعرف على موقف كل بنك في مجال التوفيق واقتراح السبل الكفيلة لتمكينه من توفيق أوضاعه في المجالات المطلوبة مع الرقابة اللصيقة والدائمة للبنوك لإيجاد الحلول الوقتية لأي مشكلة تعترضها أثناء عملية التوفيق .

هذا بالإضافة إلى أن المشروع يعتمد كذالك على الرقابة الذاتية من البنوك حيث يقوم بمراقبة أدائها بنفسها من واقع ما تظهره البيانات والإحصاءات والمعلومات الواردة للاستثمارات والسعي لمعالجة أي قصور أو خلل قبل تدخل بنك السودان .

سياسة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢م

---

[٢] نفس المرجع السابق .

[٣] مقررات لجنة توفيق أوضاع البنوك . أغسطس ١٩٩٥م .

[٤] المقصد : د. مصطفى أحمد حمد . العدد السابع عشر . سبتمبر ١٩٩٦م .

لقد بدأ بنك السودان ومنذ بداية عقد التسعينات في تنفيذ سياسات وبرامج وإجراءات تهدف إلى تعزيز سلامة الجهاز المصرفي ودعم المراكز المالية للمصارف بحيث تصبح في وضع يمكنها من أن تلعب دورها الهام بفعالية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي ، ومواكبة التحديات والتطورات والتحولات التي بدأت تشهدها الساحة العالمية في المجالات الاقتصادية المختلفة وعلى وجه الخصوص في مجال الصناعة المصرفية .

وبما أن السياسات والقواعد والمعايير التي تعزز السلامة المصرفية وتدعم المالية للمؤسسات المصرفية تتجدد وفقا للتطورات في العمل المصرفي العالمي والمحلى ، ووفقا للتحولات في العلاقات الاقتصادية الدولية فان بنك السودان ظل يتابع ويواكب كل تلك التطورات حيث اصدر في عام ١٩٩١ قانون تنظيم العمل المصرفي واعقبة ببرامج توفيق الأوضاع الذي امتد حتى عام ١٩٩٨ ومع بداية عام ١٩٩٩ شرع في تنفيذ مشروع شامل للسياسات المصرفية للفترة من عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ وقد هدف المشروع أساسا إلى تأهيل الجهاز المصرفي السوداني حتى يتمكن من التغلب على عناصر الضعف التي يعانى منها . ومواجهه التحديات والتطورات التي سيفرزها عصر العولمة ويقوم بدوره الرائد في بناء الاقتصاد الوطني . ومن أهم مكونات السياسة المصرفية الشاملة مراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي ، ومراجعة النظم المصرفية المختلفة وإدخال التقنيات الحديثة في العمل المصرفي وإخضاع النظام المصرفي إلى القواعد والمعايير المصرفية العالمية والاستمرار في تعميق إسلام المعاملات المصرفية وقد قطع بنك السودان شوطا في تنفيذ معظم مكونات البرنامج خلال عام ١٩٩٩م .

وفى إطار إنفاذ هذه السياسات سيتبنى بنك السودان خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢ برنامج لإعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي وذلك بهدف خلق كيانات مصرفية كبيرة ذات ملاءة مالية تؤهلها لمجابهة تحديات التوسع الاقتصادي وتحديات المنافسة العالمية في مجال العمل المصرفي .[١]

ويتكون البرنامج من المحاور الرئيسية التالية :

المحور الأول :

الدمج المصرفي :

تتمثل الملامح الرئيسية للدمج المصرفي في الاتى :

١. سيكون الدمج المصرفي اختياريا .

٢. سيقدم بنك السودان المساعدة الفنية للبنوك في تكوين مجموعات الدمج المصرفي الاختياري وذلك وفقا للمعايير التالية :

(أ) الملكية المشتركة في رؤوس أموال بعض البنوك .

---

[١] منشور صادر من بنك السودان ، د. صابر محمد حسن محافظ بنك السودان ، ص ٣٣١ .

(ب) الأهداف المشتركة لبعض البنوك .

(ت) أي معايير أخرى تكون مقبولة .

٣. سيترك الخيار لإدارات البنوك لتكوين مجموعات الدمج خلال الفترة المحددة .

٤. يفضل بنك السودان أن لا تتجاوز مجموعات الدمج ٦ مجموعات .

٥. تنتهي الفترة الزمنية لتكوين مجموعات الدمج في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠م وعلى كل بنك إخطار بنك السودان بمجموعته في أو قبل ذلك التاريخ .

٦. يجب على كل مجموعة من مجموعات الدمج إخطار بنك السودان بخطتها لتنفيذ عمليات الدمج وتحديد بيت الخبرة (محلي أو أجنبي) الذي سيقوم بتقييم بنوك المجموعة في أو قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠م .

٧. أن يكون أخر تاريخ لإكمال عمليات الدمج لكل مجموعة في ٣٠ يونيو ٢٠٠١م.[١]

٨. سيتم إخضاع مجموعات الدمج لمتطلبات الزيادة في الحد الأدنى لرأس المال وستتم مرحلة استيفاء الحد الأدنى لرأس المال لكل مجموعة على حده حسب مسار تنفيذ عمليات الدمج .

المحور الثاني :

زيادة الحد الأدنى لرأس المال إن زيادة رؤوس الأموال تمثل خيارا آخر لخلق الكيان المصرفي الكبير وسيتم تنفيذ هذا الخيار وفقا للضوابط التالية :

١. سيتم رفع الحد الأدنى لرأس المال إلى ٣ مليار دينار (ثلاثة مليار دينار) .

٢. ستتم مرحلة دفع الزيادة في رأس المال خلال فترة البرنامج على النحو التالي :

(أ) إن يرفع رأس المال المدفوع لكل بنك إلى ١ مليار دينار بنهاية عام ٢٠٠٠م بما في ذلك رأس المال المدفوع حاليا واحتياطات رأس المال .

(ب) أن يرفع رأس المال المدفوع لكل بنك إلى ٢ مليار دينار بنهاية عام ٢٠٠١م .

(ت) إن يرفع رأس المال المدفوع لكل بنك إلى ٣ مليار دينار بنهاية علم ٢٠٠٢م .

٣. سيساعد بنك السودان في تحديد البنوك المؤهلة لتبنى خيار الزيادة في رأس المال وفقا للمعايير العالمية المتعلقة بتقييم المواقف المالية للبنوك .

المحور الثالث :

بنوك القطاع العام التجارية :

سينطبق ما ورد أعلاه في ما يتعلق بالدمج المصرفي وزيادة الحد الأدنى لرأس المال على بنوك القطاع العام التجارية وسيصدر بنك السودان سياسة مفصلة في هذا الخصوص بالتشاور مع وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.[١]

---

[١] نفس المرجع .

[1] نفس المرجع .

المحور الرابع :

البنوك المتخصصة :

في ما يتعلق بهذا المحور سيصدر بنك السودان سياسة مفصلة بالتشاور مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

المحور الخامس :

فروع البنوك الأجنبية :

سيقوم بنك السودان بإصدار سياسة بمتطلبات الإصلاح لفروع البنوك الأجنبية وقريبا .

المحور السادس :

مشكلة التمويل المتعثر بالجهاز المصرفي :

إن مشكلة التمويل المتعثر قد تفاقمت وأصبحت تشكل هاجسا لبنك السودان والبنوك التجارية على حد سواء ذلك لما رتبته من تداعيات على مقدرة وقابلية الجهاز المصرفي للقيام بدوره في تمويل النشاط الاقتصادي في البلاد ، كما أنها أصبحت تؤثر سلبا على سلامة المالية لعدد من البنوك ورغم المجهودات الكبيرة المبذولة من قبل البنوك التجارية لتحصيل التمويل المتأثر ومتابعة بنك السودان اللصيقة لهذه المجهودات ، إلا إن الوضع لم يظهر اى تحسين يذكر ، علية في ضوء هذا الوضع فأن بنك السودان سيتبنى سياسة مؤقتة لمعالجة التمويل المتعثر القائم وذلك من اجل تحقيق الأهداف التالية:

١. تحريك الموارد المجمدة وإعادة ضخها في الدورة الاقتصادية .

٢. مساعدة البنوك في الانصراف إلى ممارسة دورها الاساسى في تمويل النشاط الاقتصادي بدلا من الانصراف عنه في متابعة تحصيل التمويل المتأثر.[١]

٣. تحريك النشاط الاقتصادي واعاده نشاط القطاعات الإنتاجية عن طريق ضخ الموارد المجمدة وعن طريق تأهيل قابلية البنوك لمعاودة نشاطها التمويلي بصورة طبيعية بعد إن تأثر سلبا بحجم التعثر الكبير .

تشتمل السياسة على الملامح الرئيسية التالية :

١. إنشاء مؤسسة بقانون خاص لأداره التمويل المتعثر في القطاع الخاص عن طريق تملك الأصول المرهونة مقابل التمويل المتعثر بطريقة قانونية وشعرية والعمل إما على تسييلها أو أدارتها اقتصاديا ، ولتحقيق ذلك تتبع المؤسسة واحد أو أكثر من الأساليب التالية :

- ✓ إداره الأصول والأموال المرهونة للمصارف بمقابل محدد يتفق عليه بين اى مصرف ومؤسسه .

---

[١] نفس المرجع .

- ✓ امتلاك الأصول والأموال المرهونة للمصارف عن طريق الشراء من المصارف أو القيام على أمرها عن طريق الوكالة .
- ✓ بيع الأصول والأموال المرهونة للمصارف التي تؤول إليها ، أو تأهيلها وإدارتها لصالح المديونية إلى إن يتم سداد التمويل المقابل لها لدى اى مصرف .
- ✓ الدخول كمساهم في الشركات المدينة بما يعادل قيمة التمويل المتعثر للشركة المعنية ويجوز لها التصرف في تلك الأسهم بما يحفظ حقوق المصرف الدائنة .
- ✓ اداره الشركات المدنية وذلك في حاله الرهونات الحيازية الكبيرة .
- ✓ إنشاء شركات أو وحدات لمساعدتها في تحقيق أغراضها .
- ✓ التعاون مع الجهاز المصرفي وإسداء النصح له حول انسب السبل لأداره الأصول والأموال المرهونة .

٢. يساهم في المؤسسة كل من وزارة المالية وبنك السودان وصندوق ضمان الودائع .

٣. تحصر المؤسسة عملها في معالجة التمويل المتعثر في تاريخ تأسيسها والذي تقابله رهونات من الدرجة الأولى.[١]

٤. أن تصفى المؤسسة بعد الانتهاء من مهمتها ا وفى فترة أقصاها سبع سنوات .

٥. أن تتبنى وزارة المالية الاتحادية معالجة التمويل المتعثر للحكومة ومؤسسات القطاع العام بالكيفية التي سيتفق عليها مع الأطراف المعنية .

المحور السابع :

العوامل المساعدة على تنفيذ السياسة :

حسب تجارب الدولة التي سبقتنا في إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي هناك تدابير مختلفة تتخذها الحكومات لدعم تنفيذ هذه السياسة من أهمها تقديم بعض الحوافز للبنوك التي تنشط في تنفيذ السياسة والمساعدة في معالجة المصاعب الناتجة عنها .

وفى هذا الإطار سيتبنى بنك السودان بالتعاون مع وزارة المالية الاتحادية تقديم الحوافز التالية :

١. الإعفاء الكلى أو الجزئي من ضريبة الأرباح خلال فترة البرنامج .

٢. الإعفاء الضريبي الكامل لنشاط مؤسسة إدارة التمويل المتعثر .

٣. إعطاء أولوية لمعالجة التمويل المتأثر للبنوك التي تدخل في تنفيذ اعاده الهيكلة .

٤. إتاحة موارد بنك السودان في إطار نوافذ التمويل بشروط ميسرة أو عن طريق وضع ودائع استثمارية في البنوك التي تدخل في تنفيذ البرنامج .

٥. اى حوافز أخرى تساهم في تفعيل سياسة إعادة الهيكلة .

---

[١] نفس المرجع .

كما سيقوم بنك السودان بالمشاركة مع الجهات المعنية الأخرى في وضع البرنامج للمساعدة في معالجة اى فائض عمالة قد ينتج من إعادة الهيكلة .[١]

المحور الثامن :

يشتمل هذا المحور على العقوبات الإدارية والمالية التي سيتخذها بنك السودان ضد البنوك التي لا تلتزم بتوفيق أوضاعها وفقا لمتطلبات برنامج الدمج المصرفي وزيادة الحد الأدنى لرأس المال وسيعلن عنها في حينها.[٢]

---

[١] نفس المرجع .

[٢] نفس المرجع .

المبحث الثاني: اثر سياسة بنك السودان على أداء بنك امدرمان الوطني

تصدر سياسات البنك المركزي للعام ٢٠١٠م متسقة مع محاور السياسة المالية (الموازنة العامة)، ووفقا للخطة الإستراتيجية الخمسية للبنك المركزي (٢٠٠٧-٢٠١١)،مستهدفة الحجم الأمثل للسيولة ليتوافق مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستمرار المالي والنقدي مستخدمة الآليات غير مباشرة وملائمة للنظام المصرفي ومستهدفه المحافظة على سلامة القطاع المالي ورفع كفاءته والاستمرار في عمليات مكافحة غسل الأموال .

كذلك تستهدف السياسات نشر الوعي المصرفي وزيادة الانتشار المصرفي بالريف وحفز الادخار وتعبئة الموارد متوسطة الأجل من خلال تشجيع المصارف على جذب الودائع الاستثمارية والادخارية والعمل على خفض تكلفة التمويل بالتعاون مع الجهات ذات الصلة .

كما تستهدف السياسات أحكام التنسيق والتعاون المستمر بين السياسات النقدية والمالية والسياسات الأخرى ذات الصلة .

كذلك استوعبت السياسات التعافي الجزئي للاقتصاد السوداني من آثار الأزمة المالية العالمية وانعكاس هذا التعافى على الموازنة العامة والقطاعين المصرفي والخاص وأهمية مراجعة السياسات التي إتخدت في هذا الخصوص للمساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الكلى .

موجهات السياسة :

تصدر سياسات البنك المركزي وفقا للموجهات التالية :

١. الاستمرار في إنفاذ البند (١٤) من برتوكول قسمة الثروة والمتعلق بالسياسة النقدية والمصرفية ولإقراض .
٢. الخطة الإستراتيجية الخمسية للبنك المركزي (٢٠٠٧ ـ ٢٠١١) .
٣. الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٠م .
٤. التعامل مع التطورات المحلية (التعثر ، التمويل الأصغر والصغير) والعالمية (أثار الأزمة المالية العالمية) [١].
٥. موجهات إستراتيجية الدولة لتخفيف حدة الفقر لتحقيق الأهداف التنموية .

أهداف السياسات :

في أطار تلك الموجهات فإن أهداف سياسات البنك المركزي للعام ٢٠٠١٠ تتمثل في :

١. المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي بتحقيق نسبة تضخم أحادية الرقم ، وذلك باستهداف نمو متوازن فى عرض النقود .
٢. توفير السيولة المناسبة للاقتصاد بما يحقق النمو المستهدف في الناتج الاجمالى المحلى .
٣. زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى الاجمالى من خلال زيادة التمويل المصرفي له

---

[١] المصدر بنك السودان ، سياسات بنك السودان للعام ٢٠١٠م ، ص ، ب ٣١٣ .

٤. توفير التمويل للقطاعات الإنتاجية وتقديم تمويل متوسط الأجل .
٥. تحقيق الاستقرار المستدام لسعر الصرف ، وذلك بزيادة مرونته في إطار نظام سعر الصرف المرن المدار والنظر في التحول من الربط الاحادى لسعر صرف العملة الوطنية إلى الربط بسلة من العملات .
٦. الاستمرار في ترشيد الطلب على النقد الاجنبى وترشيد الاستيراد وزيادة العرض بالتركيز على تشجيع الصادرات غير البترولية ، وكذلك بالعمل على تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعمل على بناء الاحتياطات .
٧. تطوير الصيغ الإسلامية .
٨. تحسين كفاءة وتعزيز سلامة النظام المصرفي المزدوج (المراكز المالية للمصارف والأداء والأصول ومعالجة التعثر وحماية القطاع من آثار الأزمة المالية العالمية) .
٩. الاستمرار في تفعيل سياسات وبرامج التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي لتخفيف الفقر .
١٠. النزول بنسب التعثر المصرفي إلى الحدود المتعارف عليها عالميا .
١١. الاستمرار في برنامج إعادة هيكلة المصارف لتشجيع عمليات الدمج المصرفي .
١٢. إنشاء وكالة المعلومات الائتمانية لبناء قاعدة معلومات عن عملاء الجهاز المصرفي[١]
١٣. البدء في عمليات التصنيفات اللازمة للمؤسسات المالية (Ratings) .
١٤. الاستمرار في تنفيذ السياسات والضوابط والإجراءات المتعلقة بالضبط المؤسسي والحوكمة الرشيدة (Good governance) .
١٥. تفعيل وتطوير آليات الرقابة غير المباشرة على النظام المصرفي .
١٦. تعزيز دور الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات في ترقية الصادرات غير البترولية .
١٧. استكمال العمل فيما يتعلق ببرامج الحماية والتأمين .

وبناءا على تلك الموجهات ولتحقيق هذه الأهداف تأتى سياسات بنك السودان المركزي ليتم تنفيذها عن طريق النافذة الإسلامية في الشمال وفق معايير الصيرفة الإسلامية ، وعبر نافذة تقليدية في الجنوب وفق أعراف الصيرفة التقليدية تحت أشراف بنك جنوب السودان الفرع .

تشمل سياسات بنك السودان المركزي للعام ٢٠١٠م الآتي :

١. السياسة النقدية والتمويلية .
٢. سياسات النقد الأجنبي .
٣. السياسات المصرفية والرقابية وتطوير نظم الدفع والتقنية .
   - سياسات تنظيم وتنمية الجهاز المصرفي .

---

[١] نفس المرجع .

- السياسة الرقابية .
- سياسات نظم الدفع والتقنية .

٤. سياسات إدارة العملة .

٥. سياسات التمويل الصغير والأصغر والتمويل المصرفي ذو البعد الاجتماعي .[١]

أولا السياسة النقدية وأثرها على بنك امدرمان :

ومن أهم ايجابيات السياسة النقدية :

حقق بنك امدرمان الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٦% والمحافظة على معدل تضخم في حدود ٩% في المتوسط عن طريق استهداف معدل نمو إسمي في عرض النقود وقدره ٢٢,٥% كهدف وسيط مع المحافظة على استقرار ومرونة سعر الصرف وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية والتمويلية.[١]

ثانيا سياسة النقد الاجنبى

١. الاستمرار في المحافظة على استقرار ومرونة سعر الصرف .
٢. الاستمرار في إدارة الاحتياطيات الرسمية مركزيا وفق الموجهات الصادرة من مجلس الإدارة بما في ذلك أولويات السلامة والسيولة والعائد ومقابلة احتياجات
الاقتصاد .
٣. العمل على التحول إلى ربط الجنية بسلة من العملات الأجنبية الرئيسية .
٤. المحافظة على استقرار سوق النقد الاجنبى .
٥. تفعيل سوق ما بين المصارف .
٦. التطبيق التدريجي لخطة التحول من استخدام الدولار الأمريكي كعملة رئيسية بالنسبة للمعاملات الخارجية إلى اليورو أو اى عملات مستقرة أخري .
٧. تشجيع المصارف وشركات الصرافة على توفير مصادر أخرى للنقد الاجنبى بدلا من اعتمادها على بنك السودان المركزي .
٨. عدم قبول الأوراق المالية المصدرة محليا كضمان لأي تمويل خارجى أو رهونات لصالح غير المقيمين .
٩. تشجيع وتفعيل الصادرات غير البترولية وذلك بتوفير موارد للتمويل وخفض عمولات وهوامش الإرباح.
١٠. إعادة النظرفى تمويل عربات الصالون والركشات والسلع الاستهلاكية غير الضرورية

---

[١] نفس المرجع .

[١] مجلة بنك امدرمان للعام ٢٠١٠م ، ص١٠، العدد العاشر .

١١. تطوير شبكة علاقات المراسلين الخارجية بالتركيز على دول (شرق آسيا وأمريكا الجنوبية).

١٢. التحوط من الحظر الامريكى عند التعامل الخارجي .[٢]

[٢] مرجع سبق زكره .

ثالثا السياسات المصرفية والرقابية وتطوير نظم الدفع والتقنية في العمل المصرفي :

(أ) في مجال تنظيم وتنمية الجهاز المصرفي :

تهدف السياسة في هذا المجال للاتي :

- تطوير مجموعات التحالفات المصرفية الحالية وصولا لمرحلة الدمج المصرفي الكامل
- العمل على تنظيم عمل المصارف العاملة في المناطق الحرة حتى لا يتعارض عملها مع قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة ٢٠٠٣م .
- إلزام المصارف برفع الحد الادنى لرأس المال المدفوع من ٦٠ مليون جنية إلى ١٠٠ مليون جنية بنهاية عام ٢٠٠١م وذلك بواقع ٢٠ مليون جنية لكل عام .
- التوسع في برنامج الترميز الالكتروني ليشمل جميع عملاء المصارف .
- مواصلة الجهود لمعالجة مشكلة الديون المتعثرة والنزول بنسبتها إلى النسب المتعارف عليها عالميا .
- حث المصارف على التركيز على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع والعمليات الممولة أنها تمثل الضمان الحقيقي لنجاح المشروع .

(ب) في مجال الرقابة المصرفية :

- تفعيل الالتزام بتطبيق المعايير الرقابية لمجلس الخدمات الإسلامية ومعايير بازل .
- تعزيز وتطوير دور الرقابة الذاتية بالمصارف من خلال تفعيل دور مجالس الإدارات وتنمية أنظمة الضبط والمراجعة الداخلية .
- إلزام المصارف بتطبيق المنشورات والتوجيهات الصادرة من بنك السودان المركزي .
- تقوية وتدعيم الرقابة المصرفية من خلال تطبيق توصيات البعثة الفنية لصندوق النقد الدولي .
- توسيع مظلة الشفافية والأفصاح في القوائم المالية للمصارف .
- التنسيق مع بنك جنوب السودان الفرع فيما يتعلق بدعم وتطوير إدارة الرقابة المصرفية بالفرع وتبادل المعلومات بين الإدارتين .
- تطوير الدور الرقابى للمؤسسات المالية غير المصرفية ولمؤسسات التمويل الأصغر.[١]
- تطوير العلاقات الرقابية مع الجهات الرقابية في الدول التي تربطنا بها علاقات إقتصادية ومالية كدول الكوميسا والدول العربية .
- مواصلة العمل على تفعيل إدارات المخاطر والمراجعة الداخلية للمصارف في ضوء الممارسات والمعايير الدولية .

(ث) في مجال نظم الدفع والتقنية :

- مواصلة العمل في نظام التسويات الإجمالية الآنية (Rtgs) .

---

[١] نفس المرجع .

- الدخول في نظام الدفع والتسويات الإقليمي لدول الكوميسا (Repss) والدول العربية .
- تطوير وتجويد نظم الدفع الحالية عن طريق اعتماد سداد الخدمات الحكومية عبر النظام الإلكتروني ، تجويد خدمات الصرافات الآلية ونقاط البيع ، التوعية بالتقنية المصرفية في مجال البطاقات والنقود الالكترونية والتي سيتم تنظيم التعامل بها من قبل البنك المركزي .
- نشر المقاصة الإلكترونية لتشمل بقية الولايات .
- ترميز أدوات الدفع الأخرى خلاف الشيكات حتى يمكن التعامل معها إلكترونيا .
- إصدار قانون خاص بنظم الدفع .
- تطوير المعايير ومتطلبات استمرار الخدمة لنظم الدفع ومراجعة إنفاذها .
- وضع المعايير والمواصفات لأنظمة الجهاز المصرفي بما يكفل توافقها مع المعايير العالمية.

(د) ضوابط وموجهات عامة للمصارف الإسلامية :

- علي جميع المصارف الإسلامية التقيد التام بمنشورات وتوجيهات بنك السودان المركزي المتعلقة بأسس وضوابط منح التمويل المصرفي وضوابط والموجهات المصرفية العامة [1]
- على المصارف مراعاة أن تكون رسوم خدمتها المصرفية في مستوى مناسب مع التكلفة الحقيقية لتلك الخدمات ، مع الالتزام بعرضها في الوسائط الإعلامية بصورة دورية وإرسال نسخة منها لبنك السودان المركزي (الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي) .
- يجوز للمصارف قبول شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) وشهادات الاستثمار الحكومية (صرح) كضمان لمنح التمويل ولحامل الشهادة فقط .

رابعا سياسات أدارة العملة :

١. توفير احتياجات الاقتصاد من العملة الورقية والمعدنية.
٢. تحديد التركيبة الهيكلية المثلي للفئات والمحافظة عليها عند الإصدار.
٣. الإحلال التدريجي لفئة الجنيه الورقية بفئة معدنية.
٤. إصدار لائحة للعملة السودانية والعمل علي إصدار قانون للعملة.
٥. الاستمرار في تطبيق سياسة العملة النظيفة فيما يلي:
   - تحسين نوعية ورقة العملة المتداولة خاصة للفئات الصغيرة
   - حث المصارف علي صرف عملات نظيفة لعملائها.
   - تطوير أسس واليات عد وفرز وفحص وتسليف العملة والورقية .
   - أنشاء مركز للفرز الآلي للعملة .
   - إدخال نظام الإبادة الآلية للعملات التالفة .

---

[1] نفس المرجع .

- العمل على حماية العملة من التزييف والتزوير والتشويه والعبث بها بالتعاون مع الجهات ذات الصلة .
- التعريف بمواصفات العملة النظيفة والسليمة من خلال حملات التوعية الإعلامية للجمهور بمختلف القطاعات . وقد طبق بنك أم درمان جميع هذه البنود مما عكس سمعة جيدة للجمهور وقبول تام من البنك المركزي .[١]

خامسا سياسة التمويل الصغير والأصغر والتمويل المصرفي ذو البعد الاجتماعي :

بغرض تفعيل دور الجهاز المصرفي في الإسهام في الأنشطة ذات البعد الاجتماعي في مجالات النهضة الزراعية والتمويل الأصغر والصغير والسكن الاقتصادي والمياه والكهرباء والصحة والتعليم وقد تم وضع الموجهات والسياسات والأسس والضوابط لتحقيق تلك الأهداف على النحو التالي :

١. أن يعمل الجهاز المصرفي علي تخصيص نسبة ١٢% كحد أدني من محفظة التمويل في أي وقت لقطاع التمويل الأصغر ، الصغير والتمويل ذو البعد الاجتماعي وذلك في أطار توجية المزيد من الموارد للتخفيف من حدة الفقر حفزا للتنمية وذلك وفقا للمنشورات التي سيتم إصدارها .
٢. أن تعمل المصارف علي تقديم الخطط والالتزامات المعنية بالتمويل ذو البعد الاجتماعي للإدارة العامة لتنمية وتنظيم الجهاز المصرفي ووضع جدول زمني مناسب لتنفيذها وذلك وفق الموجهات والمنشورات الصادرة من بنك السودان المركزي .
٣. التنسيق والتعاون مع ديوان الزكاة لتطوير التمويل الأصغر .
٤. تفعيل دور المصارف في تمويل قطاع التمويل الأصغر وذلك لخلق أذرع مصرفية للتمويل الأصغر بالمصارف وتطوير وحدات التمويل الأصغر أو الفروع والمؤسسات التي تعمل المصارف علي إنشائها وتزويدها بأنظمة وهياكل وقوى عاملة ومدربة ومؤهلة في مجال التمويل الأصغر .
٥. أن يعمل الجهاز المصرفي علي إنشاء صندوق لضمان التمويل الأصغر والصغير بالتضامن مع الجهات المعنية بالتمويل ذو البعد الاجتماعي مثل وزارة المالية والزكاة والمنظمات المانحة .
٦. يشجع بنك السودان المركزي قيام صناديق للضمان ومؤسسات تقديم الخدمات التي تسهم في مساعدة عملاء التمويل الأصغر للوصول إلي المصارف والمؤسسات التي تمنح التمويل الأصغر والصغير [١]

آثر هذه السياسات على بنك أم درمان الوطني فرع عطبره :

بنك أم درمان الوطني شركة مساهمة ذات مسؤولية محدودة وهو من المؤسسات الوطنية الرائدة وركيزة هامة ودعامة من دعامات الاقتصاد الوطني في مجال الصرافة والاستثمار والتجارة الخارجية وذلك عبر شبكة من المراسلين منتشرة في معظم أنحاء العالم .

---

[١] نفس المرجع .

[١] نفس المرجع .

بدأت المرحلة التأسيسية في يناير ١٩٩٣م وزاول نشاطه المصرفي في أغسطس ١٩٩٣م وذلك بتقديم كافة الخدمات المصرفية والاستثمارية وفقا لأحكام أسلامية ، يمارس البنك نشاطه من خلال الرئاسة و١٨ فرع منها ١٠ فروع داخل ولاية الخرطوم بالإضافة إلى توكيل المنطقة الحرة بورتسودان ، وتوكيل السوق الجنوبي نيالا . رأس المال المصرح به مليار جنية والمدفوع ٥٢٣،٢٣ مليون جنية .

تنفيذا لسياسات البنك المركزي والتي من ضمن أهدافها العمل على تخفيف حدة التضخم ومساعدة البنوك على توفيق أوضاعها لمواكبة قانون تنظيم العمل المصرفي ولم يتأثر بنك أم درمان الوطني من هذه السياسات التي تصدر من البنك المركزي مثل ما تأثر بها بعض البنوك وذلك عن طريق الدمج مثل ما حدث ببنك المزارع للاستثمار وبنك التنمية الريفية والبنك التجاري السوداني ليصبح مصرف المزارع التجاري لتحقيق أهداف تمويل القطاعات الزراعية والتجارية.[٢]

تصنيف البنك خلال العام ٢٠١٠م :

تم تصنيف بنك أم درمان خلال العام ٢٠١٠م وفقا لمؤسسات إقليميه وعالمية ، حيث أشتمل التصنيف علي :

١. منح بنك أم درمان الوطني جائزة البنك الأول في السودان من مؤسسة فاينا نشال تايمز البريطانية وذلك لتمتع البنك بأكبر حجم موجودات ، وأكبر حجم ودائع إضافة إلي معدل العائد علي حقوق الملكية وصافي الأرباح ، وقدرة البنك علي امتصاص الأزمات وتجاوز الصعاب التي قد تعترض مسيرته .
٢. حافظ البنك علي صدارته للبنوك السودانية ضمن قائمة مائة مصرف عربي حسب مجلة اتحاد المصارف العربية في الأعوام ٢٠٠٧م ، ٢٠٠٨م ، ٢٠٠٩م ، ٢٠١٠م .
٣. صنف البنك ضمن قائمة اكبر (٥٠٠) مؤسسة مالية إسلامية حسب تصنيف مجلة (The banker) .
٤. احتل البنك المرتبة رقم (٦٠) ضمن قائمة اكبر مائة مصرف افريقى باعتباره المصرف السوداني الوحيد حسب تصنيف مجلة African .

ويمكننا التوقع باحتلال البنك لمراكز متقدمة في التصنيف خلال الفترة القادمة بسبب النمو العام في المؤشرات المالية خاصة في رأس المال المدفوع وحقوق الملكية .[١]

ومن أهم ايجابيات سياسات البنك المركزي :

لم يتأثر بنك امدرمان الوطني بهذه السياسات التي يصدرها بنك السودان بل استفادت منها خاصة في مجال التمويل الأصغر وقد كان يوم ٢٠٠٧/١٠/٢٠م هو يوم مولد البشارة لإنسان ولاية نهر النيل وكل المغلوبين في الأرض حيث اصدر بنك السودان منشور كل المصارف العاملة بالسودان بتخصيص جزء

---

[٢] مجلة بنك أم درمان للعام ٢٠١٠م ، ص١٠، العدد العاشر .

[١] نفس المرجع .

من سقوفاتها لدعم التمويل الأصغر وعلية فقد خصص بنك أم درمان الوطني فرع عطبرة هذا العام مبلغ (٤٠٠٠٠٠) ج لقطاعات (زراعي ، صناعي ، حرفي ، عقاري ، نقل ، خدمي)
الجدول أدناه يوضح حجم التمويل وتوزيعه حسب القطاعات العامة كما يلي :

القطاع	المبلغ الممنوح
زراعي	١٠٨٩٢ جنيه
خدمي	١٢٥٤٥ جنيه
نقل	١٥٢٠٠ جنيهه
عقاري	٤٣٥٥٠ جنيه
حرفي	٢٨١١٣ جنيه
صناعي	٢٨٩٧٠٠ جنيه
الجملة	٤٠٠٠٠٠ جنيه

إشارة للجدول أعلاه أخاطبكم بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٣ نفيدكم بالاتي :

١. إجمالي عدد المستفيدين من التمويل الأصغر من٢٠٠٧ ـ ٢٠١٢م ٢٢٣ شخص .
٢. إجمالي التمويل الأصغر الممنوح من ٢٠٠٧ ـ٢٠١٢ م هو ٢٣٠١١٣١,٨٧ جنيه .
٣. إجمالي حجم التمويل الممنوح من ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٢م هو ٢٠٤١٩٣١٩,٣٤ جنيه .

لقد استفاد البنك وحقق أرباح جيدة من تجربة التمويل الأصغر بأنها قد ساعدت في إظهار سمعته للعيان . وقد قام البنك بتمليك أجهزة اللابتوب ومواد استهلاكية لعدد من المستفيدين مما عكس سمعة جيدة للبنك وسط مجتمع ولاية نهر النيل كما انه ساعد في تمليك الجميع أشياء بأقساط .[١]

وقد ساعد التمويل الأصغر البنك في اكتساب سمعة وسط مجتمع العاملين بالمالية والإذاعة والتلفزيون وجامعة وادي النيل وهي من أهم مجتمعات الولاية لما بها من تأثير للأفراد .

مؤشرات الأداء المالي للبنك

[١] نفس المرجع .

الجدول التالي يوضح أهم المؤشرات المالية:

ألف جنيه

البيـــــان	٢٠٠٩م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م
الموجودات	٥,٩٣٠,٤٠٣	٦,٢٥٣,٧٩٤	٧,٣٧١,٠٢٥	٧,٧١٥,٦٨٢
الودائع تحت الطلب	١,٠٤٣,٥١٥	١,١٧٣,٣٢٨	١,٤٣٩,٣٥٩	١,٥١٢,٩٣٠
حقوق أصحاب الاستثمار	٢,٩٩٦,٤٤١	٣,٢٤٥,٦٢٠	٤,١٥٧,٧٠٤	٤,٣٠٨,٣٤٠
حقوق الملكية	١٨٦,٩٣١	٦٦٩,١٤٧	٦٩١,١٢٠	٧٣٤,١٧٥
الإيرادات	٥٢٣,٤٢٠	٤٦٥,٥٤١	٥٠٧,٩١٠	٥٥٥,٩١٤
المصروفات	١٠٠,١٢٨	٩١,٨٠٧	١١٢,٠٢٢	١٣٢,٣٣١
الأرباح	٤٠,٥٦٢	٥٤,٦٧٧	٥٠,٨٧٧	٧٠,٥٩٠
نسب العائد على ودائع الاستثمار	%١٢	%١٠	%١٠	%٩

الموجودات

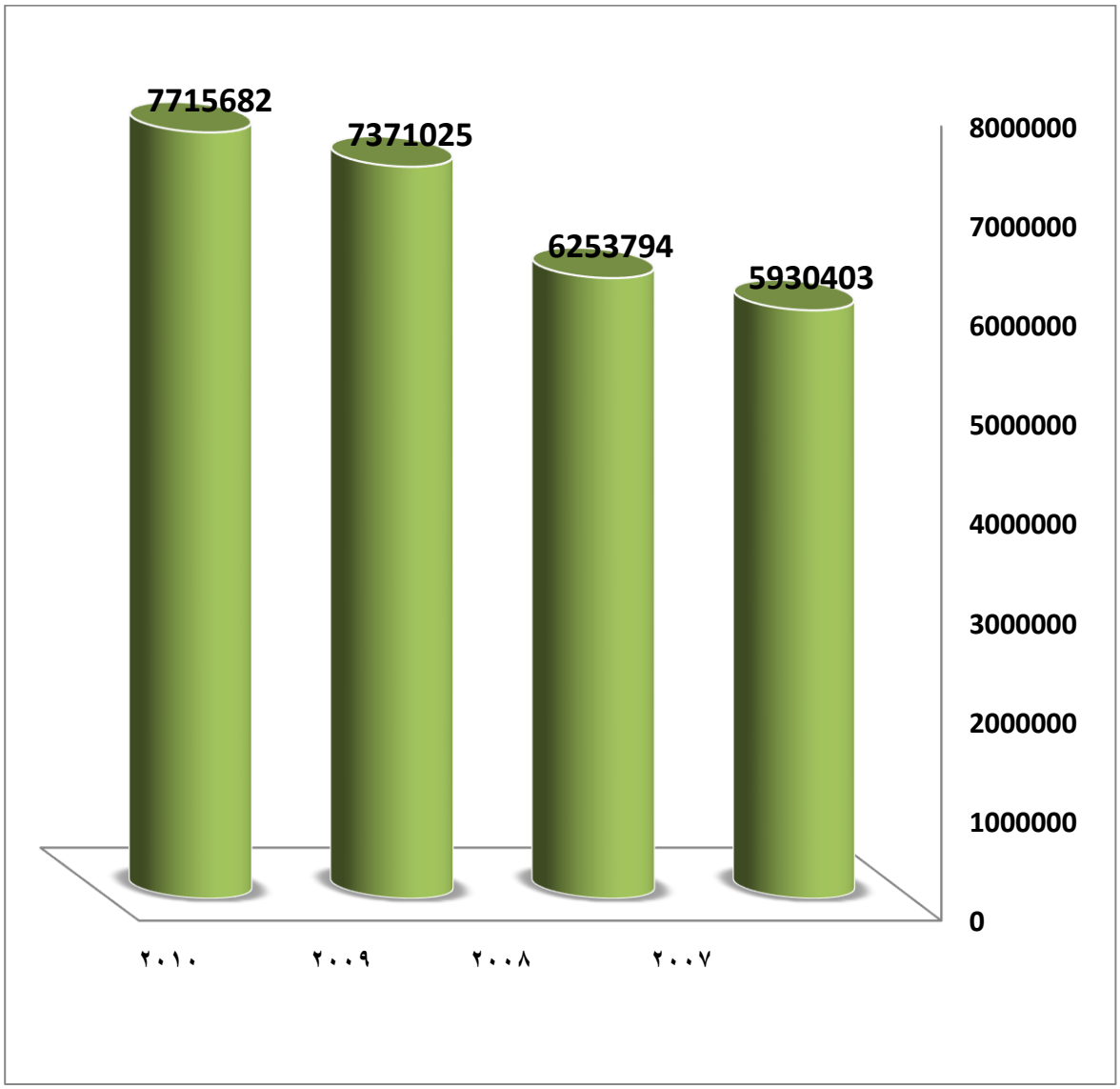
7715682
7371025
6253794
5930403
8000000
7000000
6000000
5000000
4000000
3000000
2000000
1000000
0
٢٠١٠
٢٠٠٩
٢٠٠٨
٢٠٠٧

الودائع تحت الطلب

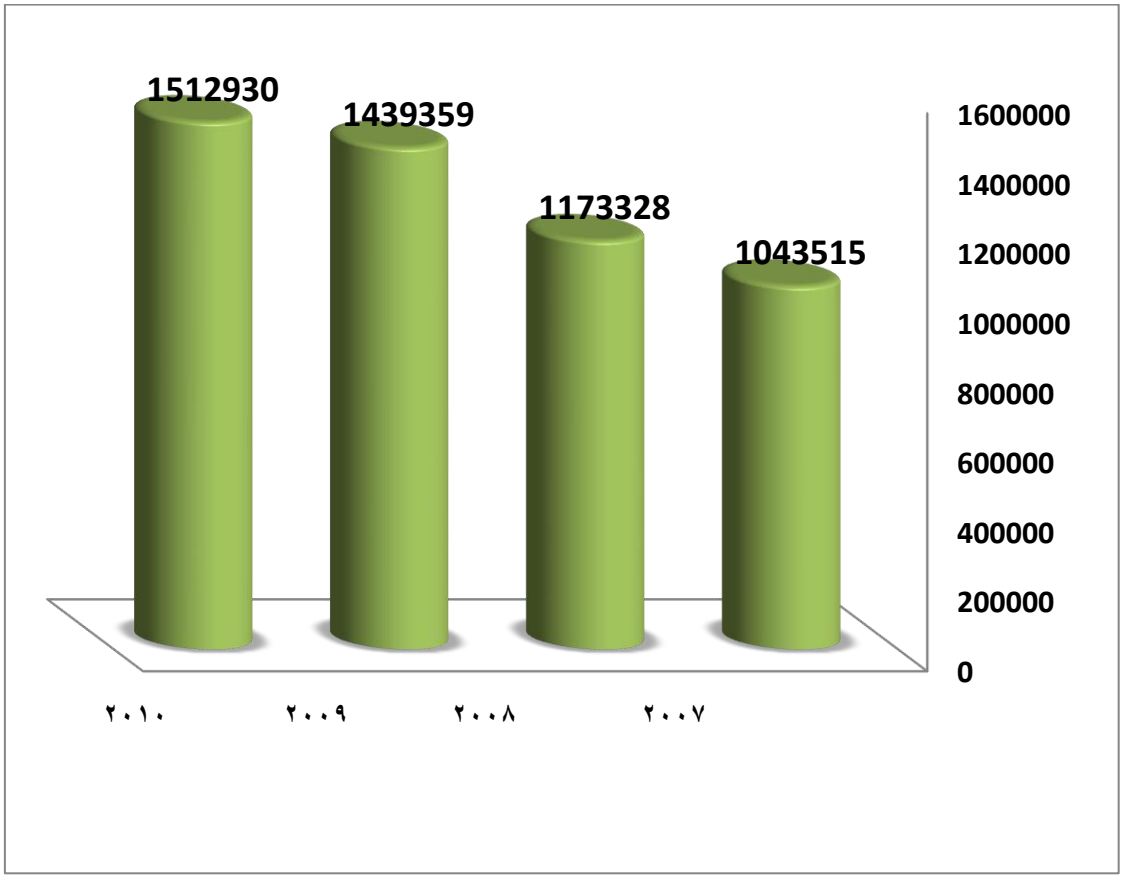

حقوق الملكية

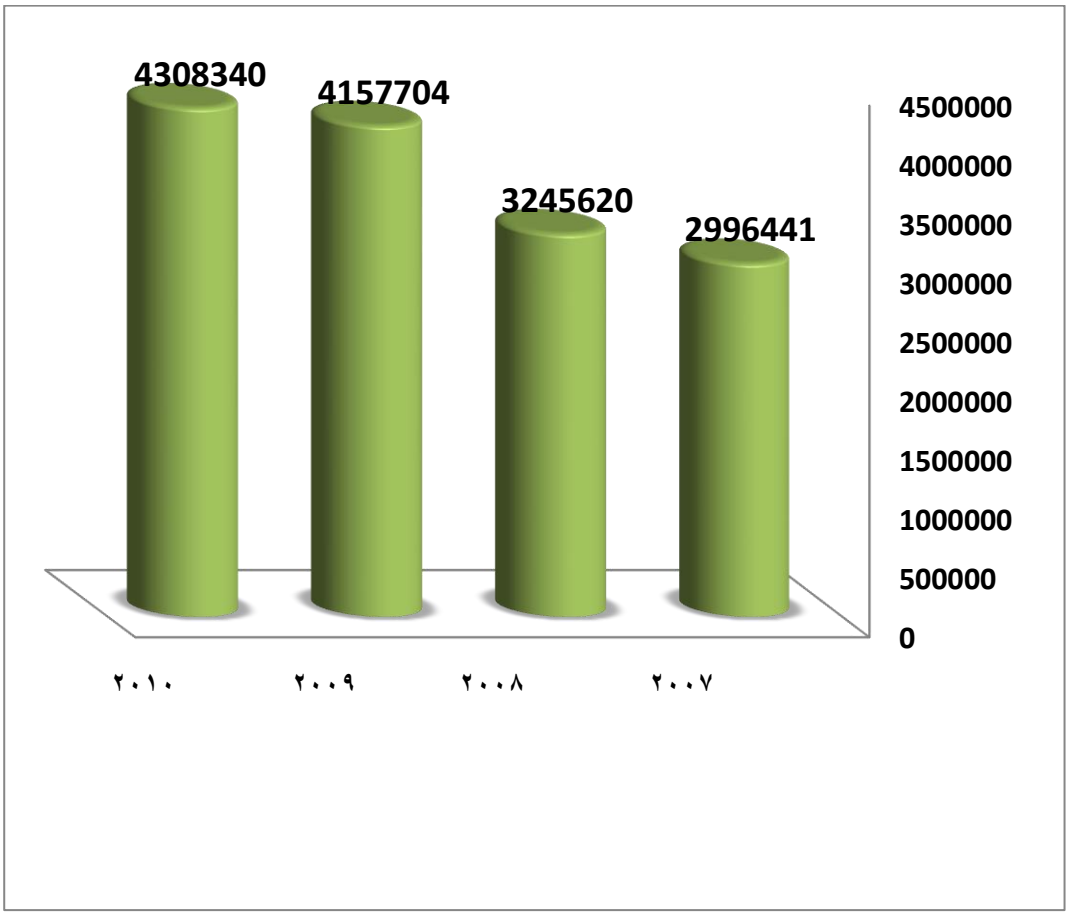

الإيرادات

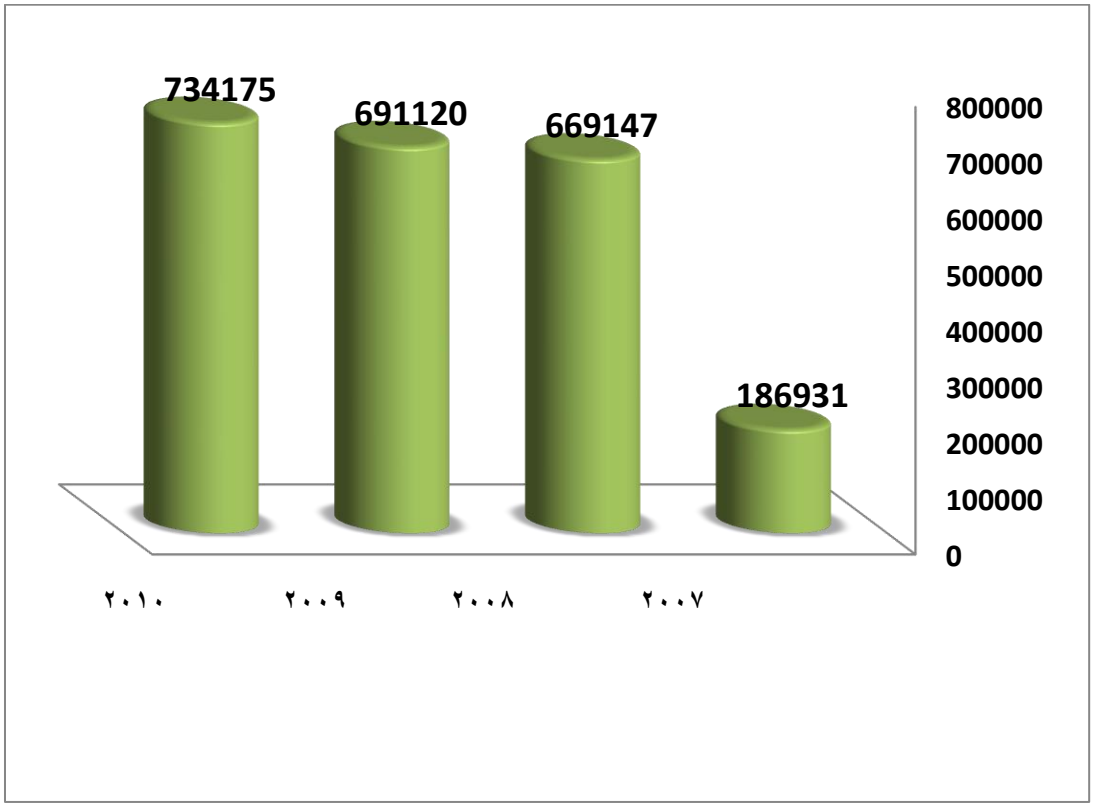
734175
691120
669147
186931
800000
700000
600000
500000
400000
300000
200000
100000
0
٢٠١٠
٢٠٠٩
٢٠٠٨
٢٠٠٧

المصروفات

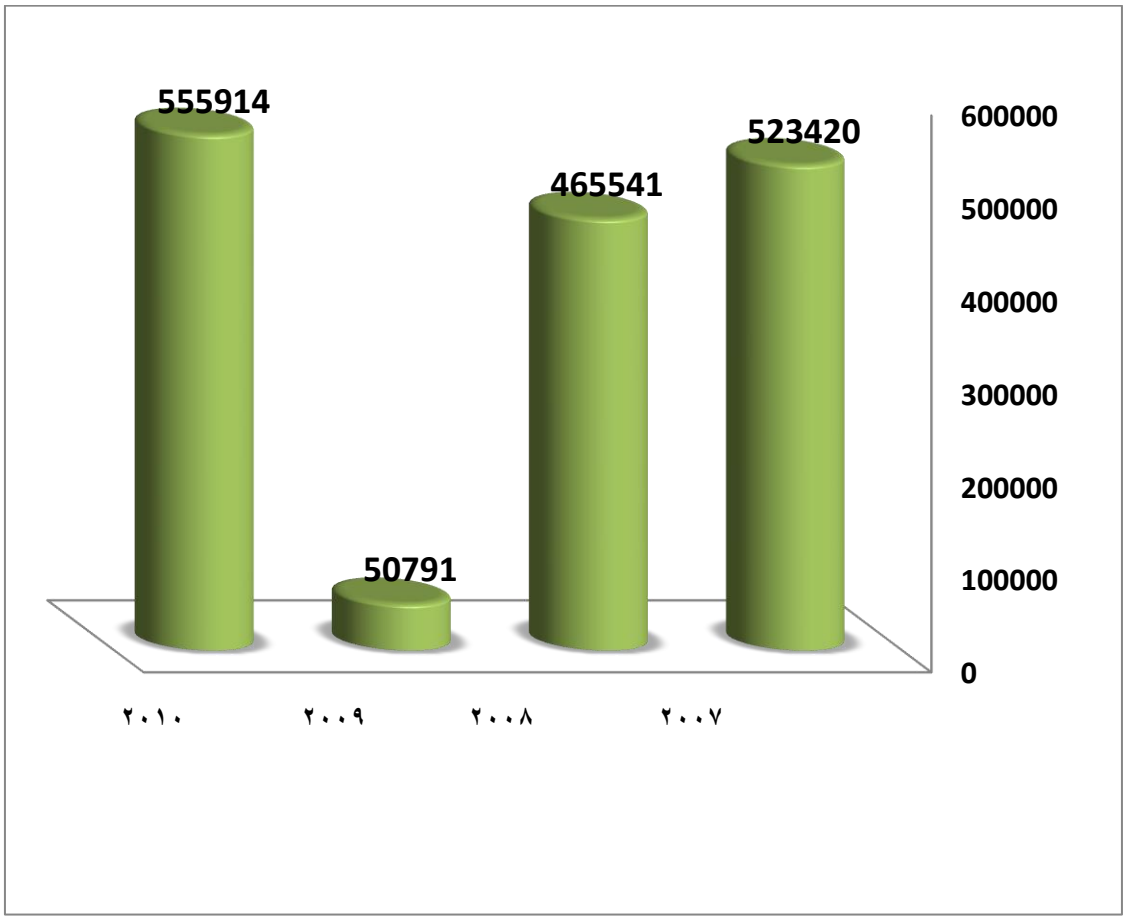
555914
50791
465541
523420
600000
500000
400000
300000
200000
100000
0
٢٠١٠
٢٠٠٩
٢٠٠٨
٢٠٠٧

المصروفات

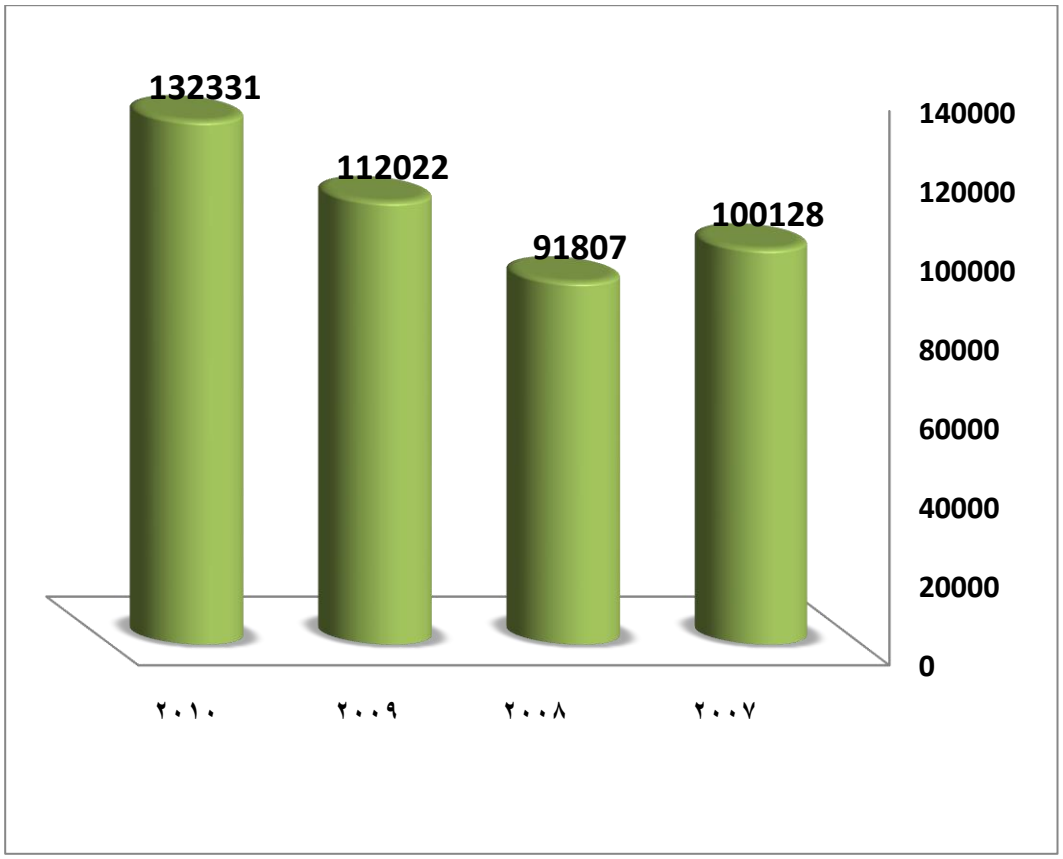
132331
112022
91807
100128
140000
120000
100000
80000
60000
40000
20000
0
٢٠١٠
٢٠٠٩
٢٠٠٨
٢٠٠٧

الأرباح

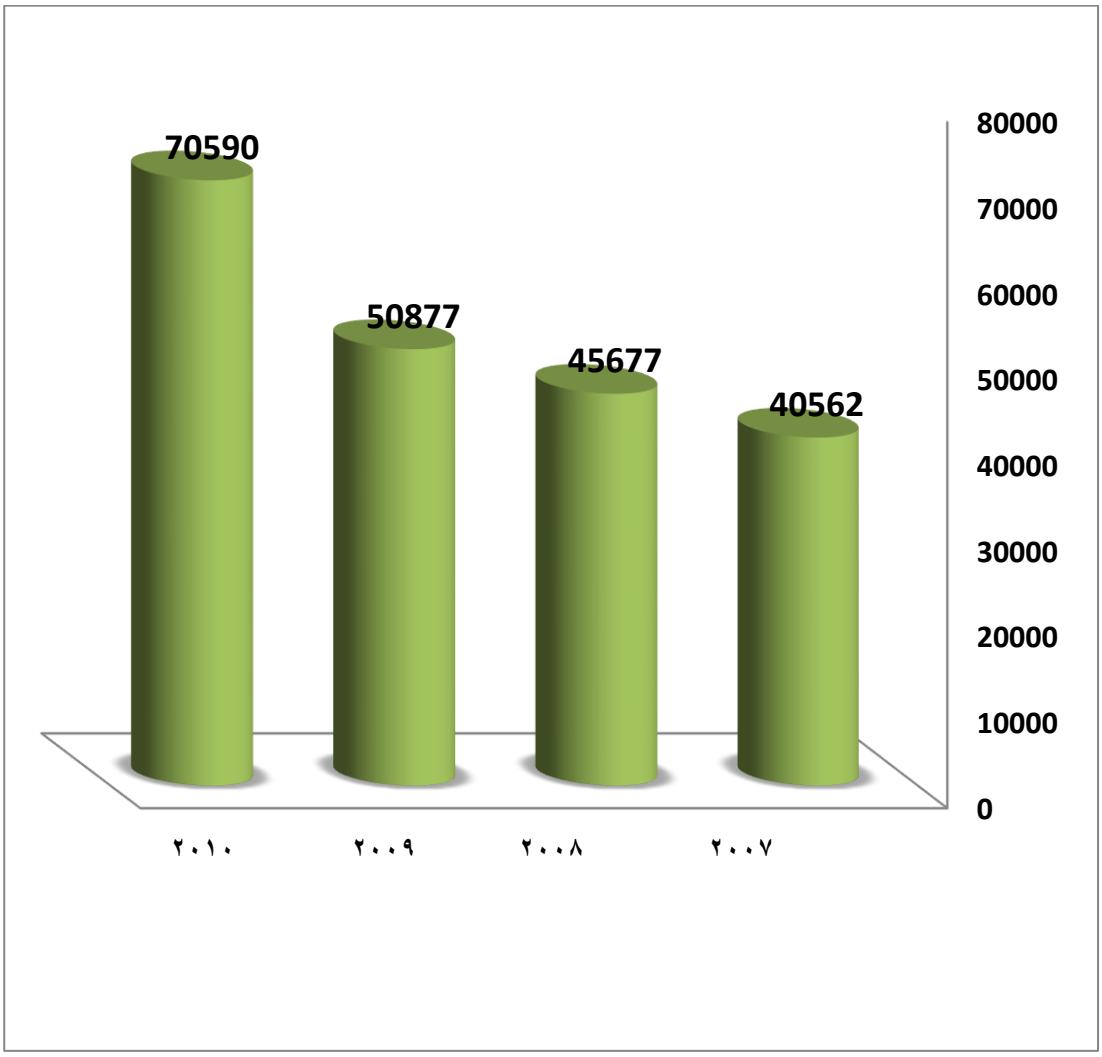
70590
50877
45677
40562
80000
70000
60000
50000
40000
30000
20000
10000
0
٢٠١٠
٢٠٠٩
٢٠٠٨
٢٠٠٧

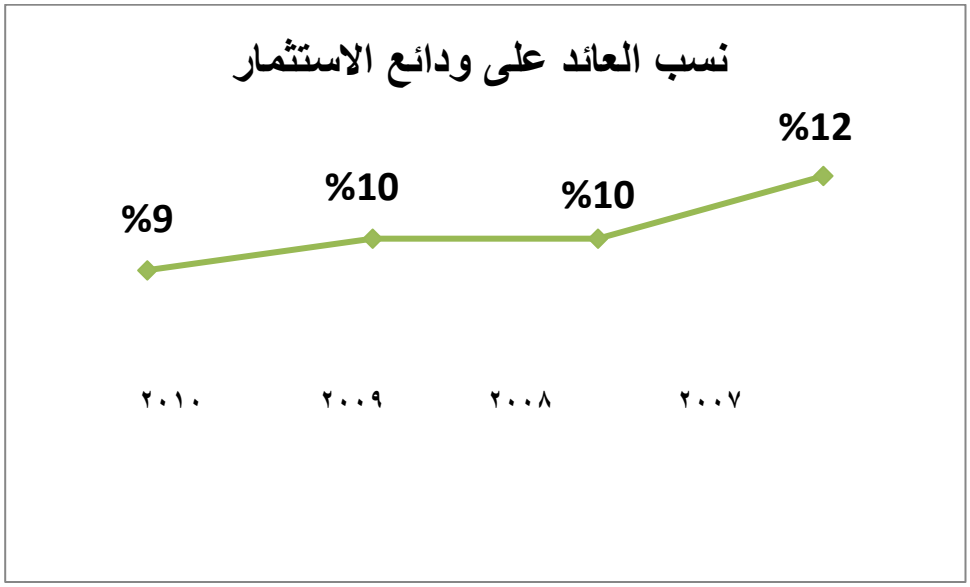
نسب العائد على ودائع الاستثمار
%12
%10
%10
%9
٢٠٠٧
٢٠٠٨
٢٠٠٩
٢٠١٠

أولا: الموجودات:

ارتفع حجم الموجودات في العام ٢٠١٠م حيث بلغت ٧,٧١٦ مليون جنيه (ما يعادل ٢,٢٩ مليار دولار) مقارنة بـ ٧,٣٧١ مليون جنيه في العام ٢٠٠٩م بنسبة نمو ٥%.

ثانيا: الودائع:

بلغ حجم الودائع بشقيها المحلي والأجنبي ٥,٨٢١ مليون جنيه (ما يعادل ٢,٢٠ مليار دولار) في العام ٢٠١٠م بينما كانت في العام ٢٠٠٩م ٥,٥٩٧ مليون جنيه أي نمت بنسبة نمو ٤% ويظهر ذلك واضحا في التفاصيل التالية:-

١/ الودائع الجارية:-

بلغت الودائع الجارية محلي وأجنبي ١,٣٥٠ مليون جنيه في العام ٢٠١٠م مقارنة بـ١,٢٩٧ مليون جنيه في العام ٢٠٠٩م بنسبة نمو ٤%.

٢/ الودائع الادخارية:-

زادت الودائع الادخارية في العام ٢٠١٠م حيث بلغت ١٦٢ مليون مقارنة بـ١٤٢ مليون جنيه في العام ٢٠٠٩م بنسبة نمو ١٤%.

٣/ الودائع الاستثمارية:-

وتأكيدا لاستقرار البنك فقد ظهر جليا النمو المتزايد للودائع الاستثمارية حيث بلغت ٤,٣٠٨ مليون جنيه في العام ٢٠١٠م تعادل مبلغ ١,٦٣٢ مليون دولار مقارنة بـ ٤,١٥٨ مليون جنيه في العام ٢٠٠٩م بنسبة نمو ٤% بهذا النمو العام للودائع استطاع البنك أن يتقدم كافة البنوك السودانية باستحواذه على ٢٣% من جملة ودائع الجهاز المصرفي بالعملة المحلية و ٣٠% من جملة ودائع الجهاز المصرفي بالعملات الأجنبية.

ثالثا: صافي الأرباح:

بلغ صافي أرباح البنك بنهاية العام ٢٠١٠م ٧٠,٦ مليون جنيه (ما يعادل ٢٧ مليون دولار) مقارنة بـ٥٠,٩ مليون جنيه (ما يعادل ٢٠ مليون دولار) في العام ٢٠٠٩م بنسبة نمو ٣٩%.

رابعا: حقوق الملكية:

زادت حقوق الملكية شاملة للأرباح السنوية في العام ٢٠١٠م حيث بلغت ٧٣٤مليون جنيه مقارنة بـ ٦٩١ مليون جنيه في العام ٢٠٠٩م.

خامسا: أرباح أصحاب الودائع الاستثمارية:

بلغت أرباح أصحاب الودائع الاستثمارية بنهاية العام ٢٠١٠م ٣١٨ مليون جنيه مقارنة بـ ٣١٥ مليون جنيه في العام ٢٠٠٩م.

وتم توزيع أرباح بنسبة ٩% للودائع المحلية وبنسبة ٦% للودائع بالعملة الأجنبية وبدون دعم من المساهمين.

الإخوة الأعزاء:

نام لان تسفر جهود الإخوة المساهمين بإكمال رأس المال المستهدف ليصبح رأس المال المدفوع ٨٠٠ مليون جنيه خلال العام ٢٠١١م لتقوية المركز المالي للبنك.[١]

[١] مجلة يصدرها بنك امدرمان الوطني- العدد الثالث – ص ٣١-٣٥ .

النتائج :

١. مشروع توفيق أوضاع البنوك هو مشروع لحل المشاكل التي تتعلق بالبيئة الداخلية ولا تشمل المشاكل الناشئة نتيجة سياسات وإجراءات البنك والتي لها الأثر الأكبر علي مختلف الأجهزة والقطاعات الاقتصادية .

٢. حسب سياسة بنك السودان أتضح أن بنك امدرمان الوطني أفضل البنوك التجارية في السودان وذلك لإلتزامة بسياسة بنك السودان المركزي التي يصدرها كل عام .

٣. ظل بنك السودان يستخدم أدوات السياسة المباشرة والغير مباشرة حتى تمكن من الرقابة علي الائتمان .

التوصيات :

من خلال بحثنا المتواضع هذا لقد وجدنا إن السياسات التي يصدرها بنك السودان أثرها ايجابي علي أداء بعض البنوك وسلبي علي أداء بعض البنوك وذلك نسبة لعدم تطبيق السياسة بشكل صحيح وعلية نوصي :

١. تطبيق منشورات أسس وضوابط منح التمويل المصرفي الصادر من بنك السودان .

٢. المحافظة علي السياسة التمويلية وذلك للاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة .

٣. مواصلة الجهد لمعالجة مشكلة الديون المتعثرة والنزول بنسبتها إلي النسب المتعارف عليها عالميا .

الخاتمة :

إن البنوك التجارية تعد الأمثل والأقدر علي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وذلك إن آلياتها التجارية تمكنها من حشد وتنمية الاقتصاد القومي باتجاه التنامي بالوطن المنشود ولهذا فأن كافة دول العالم سواء كانت الأوربية مثل هولندا وألمانيا وايطاليا ، أو كانت افريقية وعربية كالجزائر ويوغندا وكينيا أولتها عناية مصرفية خاصة .

ووفرت لها مناخات اقتصادية مساعدة لتناميها وتطويرها حتى تمكنها من التحرك التجاري الفعال .

ولا بديل لبلادنا التي تترامى أطرافها وتتباعد مسافاتها وتتزايد علي ساحاتها القطاعات الحرفية والمهنية ولكي يتحقق ذالك لابد من البنوك تنفيذ جميع السياسات التي يصدرها بنك السودان .

ونأمل أن يواصل بنك امدرمان الوطني في التقدم الذي يتصدر مرتبتة كل عام ومساهمته في مشاريع تنمية البلاد .